در غوث

رسالة الشكوى الاهلية
من كثرة الضرائب
والساتيمات الاضافية

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

للطبع ٢٢٩٧٧

336.2
D21rA
C.1

رسالة

الشكوى الاهلية من كثرة الضرائب
والساتيمات الاضافية الفها

الفقير الى ربه محمد
الشاذلي درغوث

اخذ الله بيده
امين

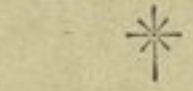

حقوق الطبع محفوظة للمولف

﴿ المطبعة التونسية نهج سوق البلاط ٥٧ ﴾

الحمد لله

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه ذوي القدر العظيم وبعد لا يخفى ان حالة التونسيين المالية حرية بالالتفات والانتباه لان الثروة الاهلية في تقهقر مستمر لاسباب كثيرة منها الجهل المنتشر بين السكان الذي قضى عليهم ان يكونوا غير قادرين على الاستفادة من الوقت ومنها كثرة الضرائب وهنالك اسباب اخرى ليس لنا غرض في ذكرها هنا لكونها خارجة عن موضوعنا الذي عزمنا على الكتابة فيه وهو بيان كثرة الضرائب الموظفة على الاهالي وثقلها عليهم بكيفية تخشى عواقبها ولذلك فقد عن لي ان اكتب رسالة مختصرة في ثقل الضرائب وعلى الخصوص ضريبة السانتيمات الاضافية وتحويل القيس من البذر الى المساحة وابين سوء عاقبتها واوزعها على رجال الدولة الذين يهمهم هذا الشان عساهم ان ياخذوا بيد التونسي الضعيف الذي اشتهر بدماثة الاخلاق والبعد عن الشقاق فهو الرجل الحري بالالتفات والمعاضدة والجدير بالاعانة والمساعدة اليس هو الذي احسن معاشرة الفرنسويين مدة ثلاثين سنة واعان على المشروعات النافعة بماله وبدنه ولولاه لم تم انجاز مشروع العمران وانتشار الاصلاح في الاوطان وغير خفي على ذوي الابصار جدارة التونسي بالاعتبار فهو اقرب من المدنية اذا وجد المساعد واة بل للرقي متى صادف المعاضد حيث جرت حكمة الله في العباد ان سعادة الامم المتاخرة

لا تكون الا بالارشاد لان الطبيعة البشرية جامحة عن مفارقة المالوف ونافرة مما لا يكون لديها معروف فلامة التونسية قابلة للمدنية اذا وجدت من يسوقها ويزيل عنها كل ما يعوقها فعلى الدولة ان تساعدها على النهوض لتعمر البلاد وتمنحها الاعانة الصالحة لتسعد العباد وقد اختلست وقتا يسيرا لتحرير هذه الرسالة على ما اتافيه من كثرة الشواغل التي اقتضاها الزمن وضعف البدن فاذا صادفت فيها المرمى فقد خدمت قومي ونصرت الحق وجادلت عنهم بلسان صدق وان طاش سهمي فانا غير ملوم وعذري بقصور باعي لدى التونسيين معلوم وسميتها الشوى الاهلية من كثرة الضرائب والسانتيمات الاضافية وقسمتها فصولا ليكون الكلام عن بعضه مفصولا وذلك اولى بانتظام الكلام واقرب للافهام واقتصرت فيها على ما يهم موضوعنا وعدلت عما هو خارج عن مشروعنا مع كثرة المسائل التي يهمنا شرحها ويفيدنا اذاعتها وذكرها تطلبا للفائدة بالاختصار وعدم تشويش المطالع بما يشتت الافكار على ان موضوعنا من اهم المواضيع ومشروعنا من اجل المشاريع لان المال به سعادة الامم في حياتها وهو مطية لنجاحها فلا يتم بسواه مقصود في هذا الوجود وكل ما نسمع به ونراه من التزاحم البشري الذي بلغ اقصاه انما المقصود منه بالاعتبار الدرهم والدينار ولذلك فهو اولى بالتصدير واليق بالتحرير لتصان مكاسبنا التي ننال بها رغدنا ونجاري من زاحمنا في ديارنا ونحفظ ارزاقنا وذمارنا والله المسؤل في بلوغ المامول

﴿ الفصل الاول في كثرة الضرائب التونسية ﴾

لامراء في ان الضرائب في المملكة التونسية كثيرة ومتنوعة وثقيلة على ساكنيها وقد تجمعت هذه الضرائب من الادآت القديمة التي كانت قبل

الحماية ومن الاداآت التي وجدت بعدها فتكون من مجموع ذلك ضرائب هي فوق مقدرة التونسي ولا تتحملها طبيعة الاقليم لانها صارت شاملة والتونسي مطلوب بها اينما توجه واليك البيان

يدفع التونسي عشر المتحصل من فلاحته والمصاريف عليه وذلك بدون اعتبار السانتيمات الاضافية وتحويل قيس المزارع من البذر الى المساحة ويدفع نحو ربع المتحصل من غلة الزيتون ويدفع قانون النخيل ويدفع مكسا على الحبوب والزيت عند رواجها للبيع ويدفع المكوس على سائر الماكولات والمجبى والكرفي ومعلوم النقل بالوفاة والبيع والتنبري والتسجيل والاداء النسبي على الاحكام وعلى طابع المصوغ وعلى المطابخ على اختلاف انواعها وبيع المملحات وبيع الزيت في الدكاكين وضريبة التدخين والنشوق والملح والوقيد الى غير ذلك من الاداآت التي تربو على الحصر فيجب على الدولة ان تتنبه لهاته الضرائب المتراكمة وترفق برعاياها ومن سوء الحظ ان كان جزء كبير من هذه الضرائب محمولا على الاهالي خاصة ودونك بيان شيء منه ضريبة المجبى ضريبة الكرفي اداء المطابخ والماكولات بانواعها لزمة الزلابية اداء الفطائر والحلواء والحمص والسوقي والاداء النسبي على الاحكام واداء تسريح بيع الزيت الى غير ذلك فان هاته الضرائب التي سطرتها يتكون منها جزء كبير في ميزان الدولة وعلى الخصوص ضريبة المجبى فان ما يتحصل منها بانفرادها فرنكات ٦٤٠٠٠٦٠ ستة ملايين واربعمائة الف فرنك وستون فرنكا في السنة وتخصيص الاهالي بهذه الضرائب اخل بثروته وكان من اسباب عطله عن الرقي الاقتصادي فباي حق يدفع الاهلي اداء النفوس الذي هو المجبى ويعفى منه الاجنبي كيفما كانت

جنسيته والحال ان الانتفاع بخيرات البلاد عائد على الجميع وباي حق يوظف اداء على المطابخ الاهلية التي ثمن الاكلة فيها من اربعين سانتيما الى الخمسين وتعفى المطابخ الاجنبية التي ثمن الاكلة فيها من فرنكين الى خمسة فرنكات وتعفى الاجانب من بيع حلواهم التي تباع باثمان باهضة وتضرب ضريبة على خدمة الزلابية الرخيصة التافهة كما انه باي شرع ساغ جعل ضريبة الكرفي على الاهالي واعفاء الاجانب منها والحال ان مصرفها اصلاح الطرقات والانتفاع بها عائد على جميع السكان ان لم نقل نفعها على الاجانب اعم

نحن نعترف بان غالب هاته الضرائب كان موجودا قبل انتصاب الحماية لكن كان من المناسب لادارة الحماية ان تعممها على الاجانب او تبطلها بالمرة تمسكا بالتسوية التي هي شعار وقتنا الحاضر وذلك اولى من ابقائها محمولة على الاهالي خاصة والزيادة في الضرائب التي من هذا النوع

فنشا عن ذلك تلاشي الثروة الاهليه ونقص في العمران ومن طاف العمالة التونسية يتبين له ما قررناه ويؤيده ظهور الاحتياج المتوالي الذي يصيب الاهالي في كل سنة يكون الحصب فيها ناقصا وقد اشتهرت تونس بفقر اهلها وضنك عيشهم والى الله مصير الامور

﴿ الفصل الثاني في الكلام على المجبى وسبب تاسيسها ﴾

ليست المجبى ضريبة شرعية ولا جباية جرى بها العمل في الممالك الاسلامية وانما هي من مبتكرات المشير محمد باشا حمله عليها ابطاله الادآت التي اسسها من سلفه حيث راها جبايات اسست على الجور والاعتساف وقد حارب هذا الامير الضرائب المجحفة والمكوس الجارفة فاحتاجت الدولة للمال لنقص الجباية

عليها واضطراما م هذا النقص للتفكر في ايجاد طريق يتوصل به لجبر النقص بوجه عادل على ما يرى قال العلامة احمد بن ابي الضياف في تاريخه ولما كثر تخفيف الباي من الجباية بالتنقيص تارة وبالابطال اخرى كضريبة المغنين واصحاب آلات الموسيقى مع توسعه فى المصاريف توسعا يناهز توسع من تقدمه الا ان المصرف مختلف نبهه الوزراء بان مصرف البلاد والحالة هذه كثير واذا نقصت الجباية فمن اين المصرف فاجابهم بان ابقاء الجباية بايدي العمال على هذه الكيفية وهو ان ما يدعونه من الخسارة في اللزمة يوزعونه على اهل عملهم باجتهادهم من غير تعقب ولا وازع هم المدعون الخسارة وهم الحكام على توزيعها هو الذي نقص عمران بلادنا حتى اخذت سبيل الخراب ولا بد لذلك من ترتيب اداء يستوي فيه كل الناس معلوم المقدار ونسميه اعانة واذا عاد للمملكة عمرانها نستغني عنه انتهى

وعزم الباي على تنفيذ مشروعه من احداث ضريبة الاعانة وفرض على كل ذكر بالغ ثلاثة ريالات في الشهر التي هي فرنك وثمانون سانتيما عدى سكان مدن العمالة لوجود اداءات خاصة بهم ونواب الشريعة كما هو نص المنشور الذي صدر فيها وابطل في مقابلتها اداءات كثيرة . تضمن المنشور المذكور ما نصه وابطلنا سائر ما كان يفرض على الرؤوس من تباعات المحصولات والدخان والملح والجلد والانفاق والديوان والكبش والمجبى وخيل الشوك وثيران الكرسة وفرس العادة والضيفه وسائر الطواري وغير ذلك من سائر ما اعتبر فرضه وتوزيعه على اختلاف اصنافه واسمائه واوصافه مما يصدق عليه اسم اداء تقدم العمل به او تاخر قل او جل عدى اعشار الجبوب والزيت وقانون

الزيتون والنخيل فانها زكاة مكاسب لا توزيع فيها على الاشخاص انتهى بحروفه

فتبين مما نقناه ان المشير محمد باشا جعل اداء الاعانة الذي سمي فيما بعد بالمجبى موقتا وعوضا عن ضرائب متنوعة راح سكان الايالة من شدة وطاتها وفساد ترتيبها قال المؤرخ احمد بن ابي الضياف في تاريخه وهذه الاعانة على ما هي حسنة لهذا الباي منسوبة وفي جليل خصاله محسوبة بالنسبة الى الحالة المتقدمة من عيث ايدي اللزامة والعمال في اموال الناس فهي من اخف الضررين وخير الشرين

هذا اصل تاسيس ادا المجبى في تونس وهو كما يرى القاري انه وقع التعويض به لجميع الاداءات عدى اعشار الحبوب وقانون الزيتون والنخيل فهل جرى هذا الاداء على المنهج الذي اسس لاجله بعد وفاة المشير محمد ام لا هذا محل البحث فان المشير محمد الصادق لما تولى الامارة بعد وفاة اخيه لم يراع ما راعاه وسن عدة ضرائب كانت على سكان الايالة مصائب وكذلك دولة فرنسا لما رجع اليها الامر في مالية تونس بعد انتصاب الحماية قررت تلك الضرائب وزادت عليها مثل الكرني والمعلوم النسبي ومعلوم النقل والتسجيل وغير ذلك مع ابقاء المجبى فصار التونسي مطلوبا بها وبالضرائب المتنوعة التي لا تحصى فازدادت الحالة خطارة وشدة وعجز التونسي في المسائل الاقتصادية على السباق وقعد عن اللحاق

﴿ الفصل الثالث في اطوار المجبى بعد التاسيس ﴾

توفي المشير محمد باشا سنة ١٢٧٦ هجرية وترك المجبى ستة وثلاثين ريالا التي هي احد وعشرون فرنكا وستون صانتيما ولما تولى اخوه المشير محمد الصادق

باي اتسعت في ايامه مصاريف الدولة وكثر الاسراف في ماليتها بدون نظر في العواقب بما لاطائل تحته وكبر الدين عليها الى ان صار فايضه يقرب من نصف دخلها ولهذه الاحوال اضطر الباي ومجلسه الخاص الى النظر في وجه يقع به التعادل بين دخل الدولة وخرجها ولم يلتفت الباي الى الاقتصاد في المصاريف والعدول عن الاسراف او الى توفير المداخيل بالاوجه العمرانية وتمدين الرعية وجمع الباي مجلسه وتكلموا في زيادة الضرائب واشار عليه عقلاؤه بصرف النظر عن الزيادة رفقا بالرعية التي هي من الضرائب القديمة في بلية قال امير الامراء حسين ياسيدي ان هذه المملكة لا قدرة لها على تحمل شيء زائد وهي من الموجود الان في خطر فحالها كحال البقرة اذا حلب ضرعها حتى خرج الدم وولدها الى العطب اقرب من السلامة ولم يزل الباي ومجلسه يتحاورون في شان ذلك ولم ينصت لمن يشير عليه بالاقتصاد الى ان قال من لا يخاف الله من رجال المجلس ان الراي سهل وهو ان مال الاعانة يزاد عليها مثله ويكون عاما في سائر بلدان المملكة من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع فاستحسن الباي مقاله وشكره عليه ودعا له بتكثير امثاله في الاعيان فوجم الحاضرون لهذه النتيجة وتبين لهم ان ما قالوه في الارشاد ذهب كصرخة في وادي لكن لم يعدم الحق انصارا وقال الوزير خير الدين حيث لم يكن من الواجبين ان اخفيت ما ظهر لي من نصح سيدي وبلادي اكون خائنا لامانة الاستشارة نرى ان هذه الزيادة في مال الاعانة تؤدي الى زوالها بالمرة وتلجي الى مال اكثر منها لتجهيز الجيوش لنصب الناس لا نجد في السنة التي بعدها ما يقارب الاعانة الاولى هذا باعتبار القدرة على النصب وقال فرحات عامل الكاف في ذلك العهد ان غربان بلدنا

لا يستطيعون ذلك وضعفهم مشاهد بالعيان وذلك اني في العام الماضي بعث على الضعفاء خيام بيوتهم في الستة والثلاثين وتركتهم مع صبيانهم تحت اديم السماء للحر والقر فوقع الانكار عليه في هذا الكلام

ومما يحسن ذكره هنا المكتوب الذي ارسله قنصل فرنسا شارل دوبوفال الى الباي لما بلغه اشاعة مضاعفة مال الاعانة وتشكي العربان منه ليعلم الناس درجة ملوك الاطلاق في عدم قبول الامر بالمعروف وان اتفقت عليه الناس على اختلافهم ونصه ان جنابكم يعلم مقدار شرفي ان اكون لسان حال عناية دولة جناب الامبراطور بحضرتكم العلية ولذلك نطلب من فضلكم الرخصة لي بان اقرر لجنابكم على وجه المحبة لا على صورة رسمية مقدار حيرتي من الخبر الشائع بانه يراد جعل قدر مال الاعانة اثنين وسبعين ريالا على كل نفر عوض الستة والثلاثين السابقة وانا لا ادعي العلم باحوال هذه البلاد التي انا حديث عهد بالوصول اليها لكن نود ان تيسر لي الجواب بمعرفة صحيحة على الاوهام الحائمة حولي من كل جهة في شان زيادة الاداء المذكور بوجه قوي شديد وجنابكم اطلع على تراتيب اروبا وسعى في جعلها بالعمالة وتصرف السيادة بهذه الكيفية بعد عن التراتيب المذكورة حيث تسببتم في زيادة دخل الدولة بطريقة مخالفة للهناء وحسن توزيع الاداء على المطلوبين واطلاق يد العمال واني اظن ان جنابكم يقول بهذه الاصول وعلى اي حال تكون خزينة الدولة من العسر ونظن انه يسوء جنابكم البعد عن الاصول المذكورة وهو خوفي ونرى اني اتممت ما هو واجب علي من تذكير السيادة بهذه الاصول ولا اريد ان اتجاوز الحد المذكور بالحاح زائد خشية ان يفهم مني شيء من الاعتراض على دولتكم التي انا

اول من يؤدي احترامها كبقية تصرفاتها على وجه الاطلاق واكون في اعانتها على ذلك عند الحاجة وكلفت مسيو افلورا بان يتشرف بتبليغ هذا المكتوب للسيادة وبان يقرر لها ما عندي من تعظيم قدر السيادة وكتب في ٥ دجنبر سنة ١٨٦٣

كل ذلك لم يفد شيئا واستبد الباي ومن كان على رايه من رجال مجلسه على تنفيذ هذا الامر الخطير واصدر منشوره في سنة ١٢٨٠ هجرية الى نواحي المملكة في مضاعفة مال الاعانة فقابله الناس بعدم الرضا وشق عصا الطاعة وعمت الثورة سائر انحاء المملكة وهلكت بسببها الثروة العامة وكانت وبالا على المملكة التونسية وكل الناس يعلم وقائعها الشنيعة التي لا يمحوها طول الدهر وانصرام الايام

وبعد خمود هذه الفتنة التي عمت بها البلية وكانت سببا في فقر كل من الراعي والرعية وقعت الدولة في ضنك مالي كبير بسبب الديون التي تراكمت عليها حتى عجزت عن دفع فايضها واشتد طلب اربابها الاجانب وتداخلت القناصل لحماية مالية رعاياهم وانتقلت المسالة الى طور سياسي كبير اعقبه انتصاب الكمسيون المالي في سنة ١٢٨٦ هجرية وفيها وقع نوع من التنقيح في المجابي والاعشار وصدر منشور الدولة المؤرخ بالسابع والعشرين من جمادي الثانية سنة ١٢٨٦

تضمن هذا المنشور ان مقدار المجبى اربعون ريالا مع تخفيف هذا المقدار في المبدا وتدريجه مدة اربعة اعوام فيكون في العام الاول خمسة وعشرين ريالا وفي الثاني ثلاثين وفي الثالث خمسة وثلاثين وفي الرابع اربعين وتستمر كذلك وهذا المقدار داخل فيه مصاريف الخلاص عدى اجر التوصيل كما هو نص

المنشور فتبين ان مقدار المجبى كان في عام ١٢٨٩ هجري الموافق لعام ١٨٧٢ مسيحي اربعة وعشرين فرنكا هذا مقدار المجبى في مدة المشير محمد الصادق وتناقصت بعد بما هو يقرب من ذلك فانها كانت في عام ١٨٩٢ فرنكات ٢٤ وانحطت في عام ١٨٩٣ الى فرنكات ٢٢ ثم انحطت الى فرنكات ٢٠ وذلك بدون مصاريف الخلاص وفي ١٤ جوان عام ١٩٠٢ صارت المجبى فرنكات ٨٥ ٢٥ باضافة الكرفي عليها ومصاريف الخلاص واستمرت كذلك الى عام ١٩٠٩ وفيه وقع الخوض فيها بالمجلس الشوري حيث لم تزل هذه الضريبة لا بارك الله في تاسيسها سببا للشويش والاتعاب فان الاعضاء الاهالي لما حاولوا التخفيف منها لاقوا صعوبات واتعابا من نواب الفرنسويين في اوجه التعويض

ذلك ان احد اعضاء الاهالي بالجمعية الشورية قرر في ناديها ثقل ضريبة المجبى على المطلوبين بها وطلب التخفيف منها رفقا بالفقراء فصغت اعضاء الدولة لمطلبه مع اشتراط جبر النقص الذي يحصل لميزان الدولة وقدم العضو المذكور تقريرا في بيان اوجه التعويض لا فائدة لنا في بيانها وهي شاملة لجميع السكان فامتنع نواب الفرنسويين من قبول اي مشاركة فيما ينقص من المجبى امتناعا كليا واخيرا وقع الاقتراع على اللائحة التي قدمها جناب مدير المال وحصلت لها الاغلبية وعملت الدولة بها لجبر نقص الميزان ومن سوء الحظ ان اغتر لها افراد من اعضاء الاهالي

الفصل الرابع في الكلام على لائحة مدير المال

ان اللائحة التي قدمها جناب مدير المال لتعويض ما ينقص من اداء المجبى تضمنت

اشياء كثيرة نقتصر منها في هذا الفصل على ما هو مضر بالاهالي وحصل الفزع والشكاية منه لان شرحها تماما سياتي الكلام عليه فيما بعد وذلك ان اللائحة المذكورة تضمنت زيادة خمسة عشر سانتيما في الفرنك الواحد على عشر الحبوب واثنين وعشرين سانتيما في الفرنك الواحد ايضا على قانون الزيتون والنخيل واداء المقارات في الدوائر البلدية واحداث ضريبة جديدة على بناءات القرى والمزارع التي ليس عليها اداء بلدي والزيادة على اداء اراضي جربة ومراجع الوطن القبلي وهاته الاشياء التي ذكرناها يتكون منها في ميزان الدولة فرنكات ٨٥٨٥٨٧ على مقتضى تقدير ادارة المال وهي التي وقع من اجلها فزع الاهالي وكان فزعهم في محله لان اداءات هاته الاشياء القديمة ثقيلة وزيادة الضرائب عليها مضرة ظاهرة واليك البيان

ان اداء العشر امر ديني جاءت به الشريعة الاسلامية وبيت مال المسلمين ياخذ من الفلاحين عشر ما يتحصل عندهم من الحبوب والثمار وهذا الاداء جرى به العمل في صدر الاسلام وهو اداء ثقيل اقتضته المصلحة لان اخذ العشر سالما من المصاريف امر لا يخفى ثقله على من باشر الفلاحة او غيرها من الامور المالية واذا تاملنا في حكمة مشروعية هذا الاداء الثقيل تظهر لنا اوجه يمكن بها تعليل اغضاء الشريعة الاسلامية عن ثقله

الوجه الاول ان المسلمين في الصدر محتاجون الى المال لانهم في طور التاسيس ولا تاسيس الا بمال كثير

الوجه الثاني ان الاداءات الشرعية قليلة فلا يضر ثقلها مع عدم تعدد الضرائب

الوجه الثالث ان مصاريف الفلاحة في وقت صدر الاسلام كانت منعدمة او هي قليلة وحال الارض في ذلك الوقت كان مغايرا لحالها في وقتنا الحاضر لانها

كانت متسعة وشركة بين القبائل يحرثونها بدون كراء وعلى فرض وجود الكراء في بعضها فان الفلاحين لا يدفعونه عند الجدب وعدم الانتفاع كما هو صريح الشريعة فلهذه الاوجه التي بيناهـا وفيما يظهر انها معقولة اغتفر ثقل ضريبـة العشر لكن بعض ملوك الاسلام اجرى هذا الاداء مع ضرائب اخرى متنوعة مثل ما فعله المشير احمد باشا وهذا من الغفلة بمكان عن حالة العمران لذلك كان اداء العشر في تونس ثقيلا على اهله وضارا بدافعيه لان الضرائب كثرت والفلاحة الاهلية تقهقرت ودونك ما حررناه عن بعض الفلاحين الذين دعوتهم لذلك بدون اختيار لتكون على علم من ان ما كتبناه لم نبالغ فيه واني ما قلت الا الصدق وما بينت الا الحقيقة وهؤلاء الفلاحون الذين حررنا عنهم لا اشك فى صدق قولهم وقد اكدوا لنا ان الحساب الذي بينوه لنا هو الواقع بعينه اخبرنا السيد احمد ابن الحاج عـدة بخلاصة حساب ماشية من مواشيه التي في هنشير الخريبة عمل مجـاز الباب

صرف على الماشية من زريعة وكراء وغير ذلك في حرثة عام ١٩٠٧	٥٨٤»٥٠
وصرف عليها في عام ١٩٠٨	٥٤٤»٥٠
وصرف عليها في عام ١٩٠٩	٥٥١»٧٥
	١٦٨٠»٧٥

ما تحصل له منها في الاعوام الثلاثة المذكورة

تحصل منها في عام ١٩٠٧	٣٧٨»٧٥
وتحصل منها في عام ١٩٠٨	٣٢٢»٣٥
وتحصل منها في عام ١٩٠٩	٣٢٩»٢٠
يطرح دخل الماشية من خرجها في الاعوام الثلاثة	١٠٣٠»٣٠
	٦٥٠»٤٥

كانت الخسارة فيها ستمائة فرنك وخمسين فرنكا وخمسة واربعين صانتيما في اعوامها الثلاثة

واخبرنا السيد المختار الزاوق الفلاح في هنشير قشبة عمل طبربة بحساب ماشية وذلك ان الماشية خسرته في عام ١٩٠٨ فرنكات ١٠٨"٣٠ وخسرته في عام ١٩٠٩ فرنكات ١٢٧"٥٠ ولم يقدر على ضبط الحساب فيما قبل العامين المذكورين مع تحقق الخسارة

تلك خلاصة حساب ماشية محروثة على الاسلوب القديم وهي كما رايتها خسارة متجددة وذلك بقطع النظر عن الربح الذي يلزم ان يعتبر لراس المال وبقطع النظر عن ضياع تسبقة خماس ومصائب جوية وقد تحمل هذان الرجلان هاته الخسائر المتكررة لكونهما يملكان الارض فان اولهما يملك هنشيرين هنشير تذرة وهنشير غانم كلاهما بوطن مجاز الباب ومع ذلك فقد قال لي ان اباه ترك له ثروة طائلة وهي الان آخذة في النقصان

واخبرنا السيد لالو ناضورجي نائب مخزن فالوت انه حرث في اربعة اعوام فكانت خلاصتها ما ياتي :

حرث في هنشير قرجانة عمل الاحواز ثلاثين هكتارا في عام ١٩٠٥

وحرث فى هنشير بجاوة عمل الاحواز ثلاثين هكتارا في عام ١٩٠٦

وحرث في هنشير سيدي عبد العزيز عمل مجاز الباب ثمانين هكتارا في عام ١٩٠٧

وحرث في هنشير بجاوة المذكور ثلاثين هكتارا في عام ١٩٠٨ فكانت نتيجة حرث هذه الاعوام الاربعة خسارة خمسة آلاف فرنك اضطر معها الى الاعراض عن الفلاحة بالمرة

ذلك الحساب الذي تقلناه عمن باشروا الفلاحة يدلنا دلالة صريحة على ان الفلاحة العربية خاسرة لا محالة وهو معقول للمطلع على الاحوال فان الفلاحة المذكورة مبنية على انخفاض كراء الاراضي ورخص ثمن الدواب واجور العملة كما كانت الحالة قبل انتصاب الحماية فتغيير الحال بارتفاع اسعار ما ذكرنا التي انبنت على الاسلوب الحديث لا يمكن معه الربح لمن كانت فلاحته على النمط القديم بل الخسارة متحققة كما هو الواقع وانا اختبرت الحالتين وجربت الاسلوبين هذا هنشير النفيضة كان كراء الماشية فيه قبل الحماية الفرنسوية خمسة عشر فرنكا فصار كراءها في هاته السنين يتراوح بين فرنكات ١٠٠ وفرنكات ٢٥٠ وبلغ في بعضها الى فرنكات ٨٠٠ هذا وطن ماطر كان كراء الماشية فيه يتردد بين فرنكات ٨٠ وفرنكات ١٢٠ فانتقل الى فرنكات ٣٠٠ ويبلغ الى فرنكات ٤٠٠ وقس على ذلك بقية الاوطان فى سائر انحاء المملكة بدون استثناء وزيادة على ما قررنا فان هنالك سبب آخر في خسارة الفلاحة المذكورة وهو قلة محصول الاراضي الناشئ عن تكرار الحرث في مكان واحد وهذا التكرار سببه ارتفاع كراء الارض الذي اوجب على الفلاحين الاقتصار على ما يكفي منها ويكررون فيه الحرث على التوالي

رب قائل يقول لنا على وجه الاعتراض اذا كانت الحالة على ما قربت فمن اي جهة يستمد الفلاحون بالاسلوب القديم رزقهم ومن اين ينفقون فاجيب المعترض بان سكان المملكة ينقسمون على طائفتين طائفة تملك الارض وطائفة تحرث بالكراء اما الطائفة الاولى فانها تحرث فى ارضها ولا تدفع كراء ورزقها تستمده من الارض لا من الفلاحة هذا اذا اقتصدت وعاشت عيشة ابائها في

في شظف العيش وبساطته واذا خالفت ذلك تخرج الارض من يدها كما هو الواقع الذي شاهدناه على الدوام . بلغني ان مدير المال السابق مسيو دوكركي قال ان حالة الاقليم تقضي بشظف العيش الذي عليه البدوي في تونس ومن خالف ذلك اضر بنفسه واما الطائفة الثانية فانها في حالة مخطرة ولولا انها تباشر عمل الفلاحة بنفسها رجالا ونساء ولا تدفع الخماسة وتستفيد شيئا يسيرا من الحيوان وتحصل على جانب من الحبوب من التقاط نسائها للسنبل ابان الحصاد لاضمحلت دفعة واحدة على ان تلاشي مكاسب هذه الطائفة مستمر بسرعة غريبة واهلها في تقهقر متوال

فكيف تمكن الزيادة في اداء العشر والحالة ما قررنا وهي التي تعلمها الدولة اولا يصعب عليها علمها اذا رامت كشف الواقع والوصول الى الحقيقة على ان ادارة المال لم تكتف بزيادة السانتيمات الاضافية بل زادت ضريبة اخرى على العشر هي اكبر من السانتيمات المذكورة وهي تحويل قيس المزارع من البذر الذي بني عليه العشر الى المساحة التي هي مخالفة لاصل مبناه وذلك باعتبارها عشرة هكتارات للماشية وهذا الصنيع من الادارة المذكورة مخالف للمعقول والقوانين من وجوه

الوجه الاول ان مسالة تحويل القيس لم يتفاوض فيها المجلس الشوري ولم تعرض عليه بالمرة

الوجه الثاني ان تحويل القيس لم يكن لجبر نقص ميزان الدولة لانه جبر بالسانتيمات الاضافية وغيرها من الضرائب كما هو مبين في لائحة مدير المال

الوجه الثالث ان اداء العشر في تونس بني على البذر لكل جهة ما يناسبها

اعني انه وقع تقدير ما يحصل من ذلك البذر المعين في عشرة اعوام واخـذ من مجموعها محصول عام كان عشره خمس مكاييل للماشية المعتادة وعشر مكاييل للماشية الكبيرة التي تبني عليها حسابها ادارة المـال وهو الجزء الراجع للدولة وقد جرى العمل بذلك من ايام الصادق باي

الوجه الرابع ما ترتب على اداء العشر من الزيادة الفـادحة القاضية على الفلاحين بالافلاس

فاذا نظرنا الى البذر القديم الذي جرى به العمل في الايالة التونسية والى العشرة هكتارات التي عينتها ادارة المال للماشية وجدنا بونا بعيدا بينهما وذلك ان مساحة البذر المعتاد للماشية الكبيرة قمحا يتراوح بين ١٤ هكتـارا و ١٨ هكتارا واذا اخـذنا حالة متوسطة من الحالتين التي هي ١٦ هكتارا يتبين لنا ان الزيادة كانت في اداء العشر بسبب تحويل القيس ستين في المائة اعني ان المائة صارت مائة وستين فاذا اضفنا عليها السانتيمات الاضافية وسانتيمات صندوق الاحتياط التي هي ثلاثة وعشرون كانت جملة الزيادة في ضريبة العشر ثلاثة وثمانين فرنكا في المائة فرنك يزاد عليها معلوم الخـلاص الذي هو الجزء الحادي عشر على ما زيد في ضريبة العشر فقط ومقداره فرنكات ٨٫٣٠ وبهذه الاضافات المذكورة تبلغ الزيادة الى نيف وتسعين في المائة وبهذا الاعتبار انتقل الاداء من العشر الى ما يقرب من الخمس فهل يقبل العقل ان يزاد على الفلاح هذه الزيادة الفادحة والحال ان اداء العشر ثقل عليه واضر به

وما عسى ان اقول في ضريبة الزياتين وهي توازي ربع دخلها وقد ثقل على مالكها دفعها وهم يترقبون من الدولة التخفيف منهـا بدل الزيادة عليهـا

وكذلك العقارات والنخيل وبالاختصار ان الزيادة في ضرائب ما قررنا ليس في مقدرة التونسي تحملها بوجه قطعي والدولة لها النظر

الفصل الخامس في شكوى الاهالي من الاداءات الجديدة

لما شاع خبر السانتيمات الاضافية وخبر عزم ادارة المال على تحويل القيس من البذر الى المساحة ازعجت الناس من هذا الاداء الثقيل لانهم رشقوا بسهمين في موقف واحد سهم السانتيمات الاضافية الحاد وسهم انحصار الماشية فى عشرة هكتارات القاتل وحرروا للدولة مكاتيب تمد بالمئات بل بالالاف في الشكوى من الضرائب الجديدة وفي بيان حالهم الضعيف وقدم وفود كثيرة من بلدان العمالة الى الحاضرة مثل القيروان وصفاقس والمهدية وسوسة وغيرها وعرضوا شكواهم على رجال الدولة مشافهة كما قدم سكان الحاضرة الى الدولة عدة مكاتيب طوال في الشكوى ايضا وتلقى جناب المقيم شكايات عديدة من الاهالي عند تجوله بالناحية القبلية وجهة صفاقس كما هو مذكور في الرسالة الدولية وكان فزع الاهالي عاما على اختلاف جهات القطر ونواحيه ونشرت الجرائد فصولا شتى في الشكوى وطلبت من الدولة طرح هاته الضرائب المضرة بالثروة الاهلية كما نشرت الجرائد فصولا مسهبة جاءتها من بلدان العمالة تتضمن بيان الحال وطلب المرحمة والرفق وحيث لم يحصل الاهالي على جواب مقنع من الدولة اجتمع في يوم ثلاثين من شهر مارس الافرنجي الفارط خلق كثير من سكان الحاضرة والبعض من سكان بلدان العمالة في ضريح سيدي ابراهيم الرياحي وتفاوضوا في ثقل الضرائب الجديدة وقر رايهم اخيرا على انتخاب لجنة تنوبهم لدى رجال الدولة في بيان الاضرار التي تحصل منها كان العبد

واحدا منها وانضم لها افراد من سكان العمالـة لتوحيد الطلب وعدم تشويش الدولة بكثرة المطالب

الفصل السادس فيما فعلته لجنتنا من بذل الجهد لافهام الدولة

اضرار الضرائب الجديدة

ان المأمورية التى كلفتنـا بها كانت صعبة جدا لانا اذا قصرنا في بيان الحجة وراعينا احوالا وضروفا فقد خنا الامانة وخالفنا ما يجب على المؤتمن واذا دافعنا كما يلزم وقلنا الحق بكل صراحة وترجمنا على ما هو في افئدة الاهالي ربما لا يرضي ذلك البعض وقد تصورت لجنتنا موقفهـا وسلكت سبيلا معتدلا لا اخلال فيه بحجة الاهالي مع مراعاة شرف الدولة ورجالها كما سارت لجنتنا على الطريق الذي يقتضيه العقل والقانون حيث كان سعيهـا الاول في الاجتماع بجناب مدير المال واجتمعت به في اليوم الرابع من شهر افريل عام التـاريخ وتكلمت معه في شان الضرائب الجديدة وما داربينهـا وبينه من الحديث فيها نشره العبد محرر هذه الرسالة في جريدة الزهرة ولما كان هـذا الحديث يشتمل على مباحث كثيرة تهم مسالتنا ندرجـه هنا لاتمام الفـائدة وربط الكلام وهذا ما نشر في عدد ٥٠٣ من الجريدة المذكورة

مسالة الضرايب

ارسل لنا جناب مدير المال بعد زوال يوم السبت في ٢ افريل الافرنجي يدعونا لمقابلته وتعيين وقت الاجتماع فوقع الاتفاق على تعيينه في السـاعة التاسعة من صبيحة يوم الاثنين الرابع من الشهر المذكور وفي الوقت دخلنا عليه واحضر

جناب المدير الاستاذ العلامة العفيف الشيخ السيد محمد رضوان وبعد ان تبودلت التحية وتبوا كل منا مقعده عرفناه باسماء اعضاء اللجنة وانهم يريدون الكلام معه في شان الضرائب الجديدة بالنيابة عن قومنا وكانت اللجنة مؤلفة من كاتب هذه السطور والسيد حمودة المنستيري والسيد علي اسطى مراد من سكان تونس والسيد محمد الخندوس من سكان بلد المهدية والسيد سليمان القصبي من جماعة الجرابة والسيد الحاج عثمان هنية من سكان المنستير وبعد ان تم التعريف قلنا لجناب المدير لا يخفاكم ان التونسيين فقراء وان الضرائب القديمة اثقلت كاهلهم ومن شاهد قرى المملكة والمزارع الاهلية تبين له ما عليه السكان من الفقر والاحتياج وسبب ذلك غير خفي وهو يرجع الى عدم خصب الاقليم لقلة المطر والمياه فاذا جاء عام مخصب تعقبه سنون جدباء وعلى الخصوص الجهة الجنوبية من المملكة والجهل السائد بين السكان وجناب المدير يعلم احوال التونسيين لانه عاش بينهم سنين طويلة وطاف انحاء المملكة وعلم احوالها تفصيلا فاجاب

جناب المدير - نعم ان التونسيين فقراء وانا اعرف احوالهم واعترف بكثرة الضرائب التي عليهم

اللجنة — حينئذ يجب ان ينظر اليهم بعين الرافة ولا يحمل عليهم شيء هم عاجزون عن حمله

المدير — نعم وسنطالكم على الحساب ثم احضر جنابه دفتر الميزانية وناولني قرطاسا وقلما وقال ان هذا الحساب الذي سنبينه لكم هو الحساب الصحيح فخذوه على عهدتي لانه مصدق عليه من وزارة خارجية فرنسا وسرد علينا ضريبة المجبى القديمة والحديثة وهذا بيانها

دخل الدولة من المجبى القديمة	٦٤٠٠٠٦٠
يطرح ما قدر تحصيله من المجبى الجديدة	٣٨٦٦٣٦٠
	٢٥٣٣٧٠٠

ان ذلك الفاضل بعد الطرح هو العجز الذي حصل للميزانية بسبب تخفيض المجبى فعوضناه بما ياتي :

من شركة مقطع المناوي	١٠٠٠٠٠٠
اداء الكحول	٣٠٠٠٠
اداء التسجيل	٤٣٦٠٠
اداء الزيت	٢١٨٠٠
ما قدر تحصيله من تعميم العشر عينا	٥٨٢٩٠٠
الجملة	١٦٧٨٣٠٠
ما قدر تحصيله من السوانت الاضافية على قانون الزيتون	٢٣٩٦٧٠
وما قدر تحصيله من السوانت المذكورة في عشر الحبوب	٣٠٨٥٩٥
وما قدر منها في قانون النخيل	٩٥٦٠٩
ومن اداء المراجع فى الوطن القبلي	٨٩٩١
ومن اداء اراضي جربة	٢٥٧٢٢
ومن الاداء المحدث على العقارات	١٨٠٠٠٠
الجملة	٨٥٨٥٨٧

وبعد ان اتممنا الحساب قال لنا جناب المدير ما قولكم فيما بينا لكم فقلنا له ان حديثنا معكم انما هو في السوانت الاضافية التي حملت على الاهالي خاصة واما تعميم العشر عينا فلا معارضة لنا فيه فقال وما قولكم فيها

اللجنة – ان الاهالي لا قدرة لهم على تحملها

المدير – ما ذا نصنع فيما نقص من دخل الدولة

اللجنة – نحن متفقون على ان الضرائب التي على الاهالي هي كثيرة جدا فكيف نباحثكم في زيادة الضرائب عليهم

المدير – نعم نحن متفقون على جسامة الضرائب غير ان نقص الدخل كيف يكون العمل فيه

اللجنة – ان الدولة يمكنها ان تتدبر له وجها وتريح رعاياها من حملها الذي لا يقدرون عليه

المدير – واي وجه تدبره الدولة وهي في حيرة من كثرة المصاريف المستقبلة بسبب الخطوط الحديدية على انها عازمة على اقتراض ثمانية واربعين مليون فرنك

اللجنة – ان تقديرات الميزانية دائما تكون اقل من الذي يتحصل ويظهر من التقديرات السابقة ان ما قدرتموه لعام ١٩١٠ يكون منه الشائط ما يغنيكم عن هذا النقص اليسير

المدير – اعلموا أن دخل الدولة انتهى الى حده فهو كالوادي الذي فاض وبلغ منتهاه اما المصاريف فانها لم تزل في ازدياد فلا يمكن التنقيص من الدخل لما بيناه

اللجنة – ان الاهالي لا يمكن الزيادة عليهم وقد سلم جنابكم بجسامة الضرائب فلتدبر الدولة وجها لتعديل الميزانية

المدير – ان الدولة عاجزة عن تعويض هذا النقص

اللجنة – انه كثيرا ما يطرا على الدول طارئ يوجب عليهم صرف مئات

الملايين فكيف تعمل فيها بعد غلق الميزان ولا يتصور عجز ادارة الحماية عن جبر ثمانمائة الف فرنك في مملكة دخلها نيف واربعون مليونا مع اعترافها بان ما على الاهالي من الضرائب هو فوق طاقتهم ولا يخفاكم ان الرعية كالغنم يجب ان تراعى قواها فلا تستغل بما يضرهـا لتجد الدولة فيها قوة ومقدرة على دفـع الضرائب على حالة مستمرة اما اذا اخذ من قوتها فبالضرورة انها تضعف ولا تجد الدولة في المستقبل وجها لاستخلاص الضرائب منها وهذا معمول به في جميع البلاد المتمدنة

المدير — ان هذه الضريبة اداء اهلي كان محمولا على الفقراء فطلب اعضاء المجلس الشوري تخفيفه عنهم وانا سعيت جهدي لمحبتي في الاهالي لتخفيف هذا الاداء عنهم واعنت في اخذ مليون فرنك من شركة فـفاط المتاوي وحصلنا على مشاركة الاجانب في ضريبة الزيت والكحول والتسجيل وهذه منـة في التخفيف عليكم

اللجنة — نحن معترفون بالجميل فيما نقص من ضريبة المجبى وتحملنا بضريبة تعميم العشر وانما نحن نعارض فيما وظف على الزياتين والفلاحة اللذين عليهما مدار التزاحم في هذه البلاد فاذا كان الاداء الاجنبي فيها خفيفا واداء الاهلي ثقيلا فبالضرورة انه يفوز عليه ويملك ما كان بيده

المدير — لا اظن ذلك لان هذا الكلام فيه مبالغة

اللجنة — ان الفوز وخروج الاملاك من ايدي الاهالي لا نعتقد انه يحصل في عام واحد ولكن بطول السنين يكون المآل الى الحالة التي قررناها لكم والقواعد العمرانية تشهد بما قلنا وجنابكم يعلمها

المدير – قولوا رايكم من اين يجبر هذا النقص

اللجنة – يجبر بضريبة عامة بدون ميز لان دعوى المجبى اداء اهـلي غير صحيحة اذا نظرنا الى الحق الذي لا ينكر لاننا تحملنا بضريبة المجبى عند ما كنا متمتعين بخيرات البلاد وحدنا اما اليوم فان الاجانب اقتسموا معنا منافع البلاد وخيراتها فيجب في شريعة الانصاف ان يدفعوا معنا الضرائب سواء بسواء فاذا كان انسان ساكن في بيت كبيتنا هذه بدون مشارك فانه يدفع كراءها بانفراده اما اذا شاركه فيها ساكن آخر وقسم معه منافعها فبالضرورة انه يدفع نصف كراءها

المدير – ان هذا البحث بحث سياسي لا اخوض معكم فيه ونقتصر على ما يخص ادارتي واقول لكم بعد ان تتـاكدوا ان قولي صحيح ان الاجـانب يدفعون من الضرائب اكثر من الاهالي اذا وزعت على الافراد وانا قد بحثت عن ذلك وتحققته من نفسي ومن غيري

اللجنة – نصدقكم في قولكم ولكن نلاحظ لكم في ذلك شيئا واحدا اليس هذا مما يدل دلالـة واضحة على فقر الاهلي وغنى الاروباوي لان بين انفـاق الغني وانفاق الفقير بون بعيد

المدير – نعم ان هـذا صحيح ولكن لم نكن نحن المتسببين في الفقر وتقول لكم انتظروا افتتاح مجلس الشوري ونتيجة الميزانيـة وانا اعدكم وعدا صادقا بخفض هذه السانتيمات كلما تسمح الميزانية بذلك لاني اراها غير لائقة

اللجنة – ان الاهالي لا يمكنهم ان يتحملوا بهذا الاداء لانهم لا يقدرون على حمله فاذا حمل على رجل مائة كيلو وهو لا يقدر الا على حمل خمسين فكيف يسوغ له السكوت والانتظار

المدير – حينئذ ماذا تصنعون

اللجنة – نرفع شكوانا الى رجال الدولة الفرنسوية ونبين لهم بالحجة والبرهان ان هذه الضريبة تضر بنا

المدير – ان هذا شيء يخصكم وانا اخاطبكم فيما يخص ادارتي

اللجنة – اذا نختم معكم الحديث فيما قلتم انه ليس من متعلقات اعمالكم بالادارة المالية ونتكلم معكم فيما هو تابع لادارتكم وحدها فمن اين اخذتم ان الماشية عشرة هكتارات وما حجتكم في ذلك

المدير – ان مساحة الماشية عشرة هكتارات

اللجنة – هذا اصطلاح جديد ومن وضع العشر في تونس سلط الاداء على البذر لا على المساحة في كل وطن بما يناسبه

المدير – جلب جنابه دوسيا كبيرا واطنب في بيان تاريخ العشر من ايام المشير احمد باي ومحمود بن عياد وما فعله الوزير طيب الذكر خير الدين فوجدنا البذر المعمول به الان جرى به العمل من وزارة الوزير المشار اليه

اللجنة – ان العمل بالبذر الذي غيرتموه مضى عليه اربعون عاما ولم يقع فيه كلام بالمجلس الشوري وجنابكم يقول انا لم نحدث اداء جديدا ليس هذا من احداث الاداء واعمال ادارتكم خاصة ولما وصلنا في الحديث الى هنا مضى من الزوال الباريسي عشرون دقيقة فقلنا لجناب المدير ان الجلسة قد طالت وجاء وقت الاستراحة فهل ترغبون في اعادة الاجتماع بكم لنتمم معكم مسالة العشرة هكتارات فقال ارغب فيه واتفقنا معه على العود للاجتماع في الساعة الرابعة من مساء يومنا

هذا ما لخصته من حديثنا الكثير في جلستنا الطويلة التي دامت ثلاث ساعات ونيف وسنفيد قراء الزهرة بما دار بيننا من الحديث في جلسة المساء ليكونوا على علم من اقوال رجال الحماية في مطالبهم التي كلفونا بتبليغها اليهم الا اننا لا نختم هذه العبارات قبل ان نعلمهم بما فاتنا ذكره في محله من هذه المفاوضة وهو ان جناب المدير اجابنا في اثناء تظلمنا من ثقل وضع الضرائب علينا وحدنا بقوله انتم تشكون حمل الضرائب على الاهالي دون الاجانب فاخبروني اي ضريبة محمولة عليهم خاصة ؟ فاجبناه بما حضرنا من ذلك وهو ان الاداء النسبي على الاحكام الصادرة في الدين من المحاكم الاهلية ثلاثة فى المائة وهو اداء فاحش وثقيل على الاهالي والاجانب معفون منه

فجلب جناب المدير دفترا وبعد التامل منه قال ان الاجانب يدفعون هذا الاداء ايضا واجبناه باننا نعلم ان هذا الاداء خاص بالمحاكم الاهلية فقال انا نؤكد لكم ان الاجانب يدفعونه ايضا فوقع للجنة ريب في علمها وكفت عن الكلام مع جناب المدير في هذه المسالة ثم تحققنا بعد ان الاداء النسبي المتحدث عنه محمول على الاهالي خاصة كما اكد لنا ذلك صديقنا الافوكات السيد حسن قلاتي والافوكات المسيو فيتوسي ولعل جناب المدير لم يدرك حقيقة قصدنا من هذه المسالة او حصل سوء تفاهم فيما بيننا

وهذا ما نشر في عدد ٥٠٥ من جريدة الزهرة ايضا

مسالة الضرائب

عدنا الى جناب مدير المال على الساعه الرابعة من مساء يوم الاثنين الرابع من شهر افريل الجاري طبق اتفاقنا معه وحضر الجلسة الاستاذ الشيخ

السيد محمد رضوان ومسيو سبرانه فبسطنا حديث العشرة هكتارات للماشية التي امرت الادارة بقيس المزروعات على مقتضاها

اللجنة – يا جناب المدير نريد ان نتكلم معكم في العشرة هكتارات التي عدنا لكم لاجلها

المدير – نريد ان تبينوا لنا قولكم فيها

اللجنة – قد قلنم لنا ان الدولة لم تحدث اداً جديدا والمجلس الشوري لم يتعرض لتغيير كيفية القيس ولم يحصر الماشية في عشرة هكتارات فمن اين ساغ لادارتكم هذا العمل

المدير – الماشية عشرة هكتارات على انها في وطن الجزائر تعتبر بتلك المساحة

اللجنة ان مساحة العشرة هكتارات للماشية اصطلاح جديد لم نكن نعرفه من قبل وان وضع العشر في تونس كان على البذر لا على المساحة وقد تبين في جلسة الصباح ان البذر معمول به منذ اربعين عاما فكيف يسوغ تبديله بدون وجه

المدير – مقصودنا بالعشرة هكتارات ضبط اعمالنا التي لا تحصل الا بضبط المساحة

اللجنة – لكم الحق في ذلك غير اننا نقترح عليكم شيئا يحصل به الوفاق بين الادارة والمزارعين وهو ان تشكلوا لجنة مختلطة من المعمرين والاهالي من سائر الاوطان مع نواب عنكم وتقدر هذه اللجنة ما يلزم من المساحة في كل وطن لبذره المعروف

المدير – نحن وان كنا قدرنا مساحة الماشية بعشرة هكتارات فانها في الحقيقة تصير اثنى عشر هكتارا لان الخمس مغتفر في تقديرات القيس

اللجنة — نطلب الجواب عما اقترحناه من تشكيل لجنة وجواب جنابكم اخرجنا عن بحثنا الذي سرنا عليه فما قولكم فيها لان ما صرحتم به من أن المساحة تضبط بها الاعمال وافقنا كم عليه على ان اللجنة التي اقترحناها تحسم الخلاف بهذا الشان

المدير — هلا قلتم لنا ما سبب انزعاجكم من هذه المسالة على ان الادارة لم تعمل فيها شيئا رسميا

اللجنة — ان قيس المزارع قد وقع على مقتضى العشرة هكتارات فكيف يقال ما سبب انزعاجنا بعد اتمام ذلك ثم اخرج السيد حمودة المستيري بطاقة قيس مزروعات بوطن المجاز وناولها جناب المدير وبها مبين ان الماشية اعتبرت بقفيز ونصف طبق الهكتارات العشرة بعد ان كانت فى الوطن المذكور قفيزين ونصفا وقلنا له ان هذه الزيادة فادحة بكيفية لا تتصور على ان المائة فرنك من اداء العشر زيد فيها من تغيير المساحة فقط فرنكات ٦٦٫٧ فاذا اضفنا عليها السوانت الاضافية والمصاريف فان المائة تصير مائتين فهل يقبل العقل زيادة مثل هذه

وهنا وقع بحث طويل فيما زيد على الماشية الواحدة من الاداء في تحويلها من البذر الى المساحة وفيما يلزم من المساحة لبذر قفيزين ونصفا قمحا في وطن المجاز مع اطناب فيه فاللجنة تقول ان مقدار البذر المذكور يلزم له ستة عشر هكتارا او خمسة عشر على الاقل وجناب المدير يشك في ذلك ويقول اذا اعتبرنا الماشية خمسة عشر هكتارا مع الخمس المغتفر في القيس فانها تصير ثمانية عشر هكتارا وهذه المساحة لا تكون للماشية ابدا واللجنة تقول ان الخمس المغتفر في

القيس فكما انه من حقوق الفلاح فهو ايضا من حقوق الادارة فاذا قدرت مساحة ماشية بزيادة الخمس على اصلها اغتفر الزائد وكذلك اذا نقص على الاصل وعليه فلا يقال ان المقدار المغتفر يحسب من جهة الفلاح فقط لانه حق للجانبين

المدير — اي شيء اقلقكم قبل الاستخلاص والدفع على انكم لا تدفعون شيئا زائدا عما اعتدتم دفعه في الماضي

اللجنة — يعدنا جناب المدير وعدا صحيحا في ذلك لنخبر الاهالى به لانهم في قلق من مسالة الهكتارات وانتم كما ترون انها ضرر فادح للغاية

المدير — انتظروا ايلما قلائل صدور قرار في ذلك

اللجنة — اذا ظهر لجناب المدير ان نباحثه ونبين له آراءنا قبل صدور القرار الذي ربما يزيد المسالة صعوبة واشكالا حتى لا تتضاعف علينا المشاكل فنصير نعالج الامر الملوكي والقرار الادارى بعد ان كنا نعالج الامر فقط

المدير — القرار لا يحملكم شيئا اكثر مما كنتم متحملين به في الماضي

اللجنة — اذ تحتم معكم الحديث في هذه المسالة وقد حررنا لكم ما يدفعه ملاك الزيتون والفلاح للدولة من الضرايب الفادحة فهل ترون في عرضه عليكم من فائدة ام لم يزل جنابكم على قوله الذي قاله في جلسة الصباح ان تغيير الميزانية امر لا دخل لادارتكم فيه حتى لا نحملكم تعبا بدون جدوى

المدير — ما قلته في الصباح لازلت عليه

اللجنة — عند ذلك نهض اعضاء اللجنة ووقف جناب المدير فقلنا له انا نشكركم على حسن قبولكم لنا ونثني على لطفكم الذي اظهرتموه لنا في حديثنا الطويل معكم

المدير – نود ان لو كانت خاتمة مجلسنا الوفاق والذي اشير به عليكم ان تنتظروا وقت افتتاح المجلس الشوري ونتيجة الميزانيـة وانا اعدكم بالاعانة لتخفيض هذه الضريبة الجديدة

اللجنة – لا يمكن لنا الانتظار حيث لا يمكن السكوت من اصابه العطب واشتد به الوجع ونحن نستمر على رفع اصواتنا ونؤمل الحصول على مطالبنا

المدير – لو تاملتم لارايتم ان انتظار النتيجة لاضرر فيه عليكم

اللجنة – اذا كان بين شخصين مسافه وراما القوب من بعضهما فان كلا منهما يمد يده لصاحبه وجناب مدير المال لم يمد يده الينا لنتوسط في الفسحة الفاصلة بيننا على انه لم يمدها ولو قليلا

المدير – انني متـاسف لعدم مد يدي اليكم واقول لكم دوموا على نشاطكم

فصافحناه وخرجنا على الساعة السادسة والخمس والعشرين دقيقة بالتعديل الباريسي بعد ان بينا له جميع الاوجه التي يلزم بيانها لرفع ضرر هذه الضريبة الجديدة وبذلنا اقصى جهدنا في اقامة الادلة على ضررها وستفيد القراء باعمالنا التي عزمنا على مباشرتها في هذه المسالة ونـال الله العظيم ان يحفظ ابناء وطننا الضعفاء من اذى هذه الضرائب المستنكرة

ذلك هو الحديث الذي تداولناه مع جنـاب مدير المال ونشرناه في وقته ويظهر منه ان المتحدث معه انه لم تقنعه حججنا التي هي في نظرنا كافية لتاييد مطالبنا لانه كان في مقدرته ان يجيبنا على الاقل في مسالة تغيير القيس من البذر الى المساحة لكون هاته المسالة هو المبتدع لها ولم تبن على نقص ميزان الدولة

ويمهلنا في مسالة السانتيمات الاضافية الى وقت افتتاح المجلس الشوري في جلسته القابلة ولو فعل المدير ذلك لقبلنا هذه النتيجة وانتظرنا اسقاط السانتيمات الاضافية في العام القابل لانا غير متعنتين ونقنع من استنابونا بهـا ونامرهم بالصبر والتاني على انه لو سلك هذا المسلك المعقول لسكن الروع وانفرجت الازمة وانقطع الكلام والهجر ونالت ادارة الحماية حسن الذكر وطيب الاحدوثة برجوعها الى الحق وانقيادها الى الحجة بدل اساءة الظنون وفساد القلوب

الفصل السابع فيما فعلته لجنتنا بعد محادثتها مع مدير المال

بعد ان اتمت لجنتنا حديثها مع جناب مدير المال الذي انتهى بدون نتيجة نحملها الى الاهالي الذين هم يترقبون فيها بفراغ صبر عزمت على متابعة العمل وقررت ان تطلب من جناب الكاتب العام مسيو روا الاجتماع به لتعرض عليه شكوى الاهالي من الضرائب الجديدة وتطلب منه التوسط بينها وبين جناب المقيم في قبولها لتبث شكواها اليه فسعت لجنتنا لهذا الغرض والتمست من جنابه قبولها فاذن لها به وعند دخولها عليه تحادثت معه في هذا الامر الخطير وبينت له ضرر الضرائب الجديدة وعلى الخصوص مسالة تغيير القيس من البذر الى المساحة وبعد ان بينت له لجنتنا ما لديها من حجة وبرهان اعلمته بعزمها على مقابلة جناب المقيم وان يكون ذلك بواسطته فقبل التوسط وختمت الجلسة وبعد ثلاثة ايام من الاجتماع اعلمني على طريق احد المتوظفين بقوله ان جناب المقيم ينصحكم ان ترجعوا في مسالتكم الى مدير المال فاعلمت اللجنة بهذا الامر فتاسفت تاسفا كبيرا من رفض جناب المقيم لقبولها لانهـا رات ذلك اعراضا منه عن مطالبها وعدم اكتراث بها والحال ان مطلبها معقـول لان للتونسيين

الحق في الرجوع اليه فى امورهم حيث كان هو الرجل الوحيد الـذي يمثل دولة فرنسا في تونس وقد رجعت لجنتنا الى جناب مـدير المال واجتمعت به عملا باشارة جناب المقيم وحيث كان هذا الدور من ادوار مسالتنا تضمنه ما نشره العبد في عدد ٥١٥ من جريدة الزهرة فاني نثبته هنا

﴿ مسالة الضرائب ﴾

بعد محادثتنا مع جناب مدير المال التي نشرناها في جريدة الزهرة استاذنا من جناب الوزير المفوض الكاتب العام في قبولنـا للحديث معه في الضرائب الجديدة فقبلنا في الساعة التاسعة من صبيحة يوم الاحد العاشر من شهر افريل الجاري ولما دخلت اللجنةعليه رحب بها على عادته في المجاملة

اللجنة — ياجناب الـوزير ان الضرائب الجديدة اقلقت الاهالي وشوشت افكارهم لان الضرائب القديمة التي يدفعونها باهظه جدا وبالغة النهاية وقد صرح لنا جناب مدير المال لميله للانصاف ان الضرائب المفروضة على الاهالي ثقيلة عليهم ولا تخفاكم اهمية هذه الشهادة التي تثبت قطعا ان فزع الاهالي منها كان في محله ولذلك اتفق جميعهم على اختلافهم في المصالح على الشكوى من ضرر هذه الضرائب التي زيدت عليهم فيجب مع اعتراف رجال الـدولة بجسامة الضرائب القديمة ان ينظر الى هولاء الضعفاء بعين الرحمة والحنان ويخفف عنهم حتى لا تتلاشى ثروتهم التي تهم الحكومة لان قوة الدولة مستمدة من قوة رعاياها وجميع الدول المتمدنة تعتبر حال الرعايا المالي عند توظيف الاداء عليهم ولا تحملهم فوق طاقتهم وجناب الوزير يعلم فقر التونسيين لانه عاش بينهم زمنا طويلا على ان جنـابه وان كان فرنساوي الاصل فانه تونسي النشاة فمعرفته بحـالهم هي

كمعرفة لجنتنا وتزيد عنها فنحن بلسان التونسيين الضعفاء نطلب الرفق والمساعدة وهذا هو الطريق الذي تسعد به البلاد وتنال فرنسا به حسن السمعة وملك القلوب وقد احالنا جناب مدير المال على رجال الحكومة لانه يقول ان قولي معكم منحصر في الميزانية ولا قدرة لي على تغيير شيء منها وقد جئناكم لعرض شكوانا على مسامعكم

جناب الوزير — الدولة لم تعمل شيئا على وجه البت في الاداآت الجديدة وبعد حصول نتيجتها ينقص منها لانه لا تريد ان تاخذ شيئا زائدا عما نقص من تخفيض ضريبة المجبى

اللجنة — ان حديثنا منحصر في الشكوى من ضرر هذه الضرائب ولا نقصد انتظار النتيجة على ان الاهالي الذين كلفونا بتبليغ شكواهم الى رجال الحكومة حددوا لنا القول في بيان ضرر الضرائب الجديدة فيجب علينا ان نقف عند قولهم ونطلب مقابلة جناب الوزير المقيم بواسطتكم لنعرض شكوانا على مسامعه فقبل جنابه مطلبنا ووعدنا ببشاشة وقول حسن نحو التونسيين وبعد ثلاثة ايام اعلمنا جنابه على لسان جناب المقيم بان نرجع الى جناب مدير المال في امر مطالبنا

ويوم الجمعة الخامس عشر من شهر افريل الجاري طلبنا من جناب مدير المال المقابلة واعلمناه بما قاله جناب المقيم العام فقبل مطلبنا وعين الاجتماع في الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين الفارط وفيها دخلنا عليه وحضر الجلسة الاستاذ الشيخ السيد محمد رضوان ومسيو سبرانه

اللجنة — يا جناب المدير انا طلبنا من جناب المقيم العام مقابلته بواسطة

جناب الوزير المفوض الكاتب العام بالدولة التونسية فاجابنا بان نرجع لكم فهل عندكم من قول جديد في مسالة الضرائب الجديدة التي شوشت الاهالي

المدير — ليس لي شيء جديد فيها وانما اقول لكم انتظروا نتيجتها حتى اذا كانت وافرة ينقص منها لاني اراها ثقيلة على الاهالي

اللجنة — حينئذ لا نتعبكم بالبحث فيها وانما نريد ان نبحث معكم في مسالة المساحة التي عينتموها للماشية فجلب جنابه الرائد التونسي وناولنا اياه وقال ما قولكم في قرارنا الصادر فيها

اللجنة — ان القرار غير مفهوم

المدير — قولوا لنا اي فصل فيه غير مفهوم نفهمكم معناه

اللجنة — ان نشر قراركم في الرائد العربي لا شك ان القصد منه اطلاع الناس على اعمالكم في مسالة القيس والبذر والمساحة وقد فات هذا القصد لانه غير مفهوم عندهم ونحن اطلعنا عليه وما فهمناه على ان الاساتذة في اللغة الذين هم في درجة الاستاذ السيد محمد رضوان لم يفهموا قراركم فهما يقع به الانفصال وسالنا من اطلع عليه في الرائد الفرنسوي فاجابنا بانه لم يفهم معناه

المدير — القرار واضح ومفهوم وقد تسامحنا مع الاهالي في مسالة المساحة

اللجنة — ان فهم رجال الادارة للقرار لا يفيد العموم فهم فهموه من الوجهة الادارية التي تجهلها الناس

المدير — نحن اغتفرنا في مساحة الماشية زيادة على العشرة هكتارات من العشرين الى الاربعين في المائة فالماشية بهذا الاغتفار تصل الى اثنى عشر هكتارا بزيادة الخمس المغتفر في القيس وتصل الى اربعة عشر هكتارا بحسب عوائد المكان

اللجنة – ان الخمس المغتفر في القيس لا يحسب من جهة الفلاح فقط لانه يغتفر في الزيادة والنقص ونحن نطلب العمل بالبذر القديم او تقدير مساحة توازيه في كل وطن بما يناسبه

المدير – نحن اغتفرنا اربعين في المائة زيادة على العشرة هكتارات ولا يمكن ان تتجاوز الماشية هاته المساحة

اللجنة – ان هذا الاغتفار لا يليق بالفلاح حيث لم ينص في قراركم على ما يلزم في كل وطن من المساحة ليكون الفلاح عالما بها وهذه الزيادة المغتفرة لم يعين لها مكان فنوابكم في القيس يستعملونها بما يظهر لهم ولا يقدر الفلاح على معارضتهم لخلوه من حجة صريحة يدافع بها والذي نراه صالحا للجانبين في هاته المسالة ان تشكل لجنة بادارتكم تقدر ما يلزم من المساحة في كل وطن لبذره المعتاد وهذه المساحة ترسم رسميا بدفاتركم وبها ينحسم الخلاف

المدير – لا يمكن لنا ان نشكل لجنة في هذا الوقت لانا لم نزل في دور الاختبار وان الفلاحة لا يستخلص منهم الا على مقتضى العادة الماضية

اللجنة – كيف يقال ذلك وان القيس بدل ترتيبه على ان الماشية اعتبرت ببذر جديد ففي وطن المجاز اعتبر لها قفيز ونصف بعد ان كان بذرها قفيزين ونصفا

المدير – ان الذي وقع لا عمل عليه وها نحن بصدد تحرير الاعمال

ثم جرى الكلام في العقارات الخارجة عن الدوائر البلدية وحاول احد اعضاء اللجنة اقناع جناب المدير باعفائها لانها معتبرة مساكن فلاحية والامر الملوكي نص على اعفائها من الاداء فاجابه ان المساكن الحقيرة التي قيمة كرائها زهيدة لا يوظف عليها شيء وختم الكلام فيها على غير طائل ثم وقعت تلاوة

بعض الفصول من القرار فيما يلزم من المساحة لماشيتي القمح والشعير واخيرا قلنا لجناب مدير المال قد اتعبناكم بطول جلوسنا عندكم فتبسم وقال كلاما لطيفا في نفي التعب فقلنا له ان الكلام الذي عرضناه عليكم هو في الحقيقة كلام الاهالي قد كلفنا بتبليغه الى رجال الدولة فيلزمنا ان نخبرهم الان بما صرح به جنابكم فالتفت نحوي وقال لي انشر لهم الكلام كما نشرت في الماضي فوقفت اللجنة عند ذلك وشكرت جنابه على حسن معاملته لها

ثم خرجنا في الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة هذا ما وقع سطرناه ليطلع عليه العموم بدون ان نبين راينا فيه وانما نذكر شيئا واحدا استغربناه وما قدرنا على فهمه وهو اعتراف جناب مدير المال بجسامة الضرائب المفروضة على الاهالي وامتناعه من كل مساعدة

ولما وصلت لجنتنا في اعمالها التي بيناها الى حد يلزم الوقوف عنده رات ان المامورية التي كلفت بها قد انتهت لانها سلكت جميع السبل التي يجب عليها ان تسلكها ولذلك سعت في عقد اجتماع من استنابوها لتعرض عليهم اعمالها ووقع هذا الاجتماع فعلا بمدرسة الخلدونية في اليوم الثامن والعشرين من شهر افريل وحضر فيه البعض من مواطنينا اليهود وسرد العبد على الحاضرين خلاصة اعمال اللجنة وهذا ما القيناه عليهم

سادتي كنا اجتمعنا في ضريح سيدي ابراهيم الرياحي يوم ثلاثين من شهر مارس الافرنجي الفارط للمفاوضة في الضرائب الجديدة وتغيير اسلوب القيس وقد قر راي المجتمعين اذ ذاك على انتخاب اربعة اشخاص لينوبوا عنهم في تبليغ شكواهم الى رجال الحكومة كان العبد واحدا منهم وقد تخلف اثنان من المنتخبين

عن مباشرة ما كلفا به لعدم اتفاقهما في الراي مع بقية رفقائهما وهما السيدان الحبيب المسيري وعمر بوحاجب وانضم لنا افراد من سكان العمالة و باشرنا ما كلفتمونا به وقابلنا جناب مدير المال وجلسنا عنده ثلاث جلسات طوال بينا له فيها ضرر هذه الادآآت المحدثة و بذلنا الجهد في اقامة الادلة على ضررها بالهياة الاهلية كما بينا له ما يلحق الاهالى من الضرر بسبب تحويل طريقة القيس من البذر الى المساحة ونشرنا خلاصة ما دار بيننا من الحديث في جريدة الزهرة فلا فائدة في الاعادة ونزيدكم الان بيانا فيما حصلنا عليه من النتيجة من حديثنا الطويل مع جناب مدير المال وذلك ان بحثنا معه كان في امرين مهمين الاول في السانتيمات الاضافية والثاني في تعيين طريقة القيس اما جوابه عن الامر الاول فانه يقول ان السانتيمات الاضافية جعلت في مقابلة ما نقص من ضريبة المجبى وبني عليها الميزان الدولي فلا يمكن حذفها او التنقيص منها الان وعند انعقاد المجلس الشوري وظهور نتيجتها ينقص منها اذا تحصل اكثر مما قدرناه لها مع اعتراف المدير بانها ثقيلة على الاهالي

واما جوابه عن الامر الثاني فقال فيه ان الماشية عشرة هكتارات ولما اقمنا الحجة الدامغة على ان مساحة الماشية اكثر من ذلك وطلبنا العمل بالبذر الذى كان عليه عمل الدولة منذ مدة مديدة اجابنا بان البذر لا يمكن لنا ان نضبط اعمالنا به و بالمساحة تنضبط فاقترحنا عليه تشكيل لجنة تقدر ما يلزم الماشية من المساحة في كل وطن لبذرها المعتاد فامتنع المدير من موافقتنا واصدر قرارا في ٨ شهر افريل الافرنجي الجاري عبارته مبهمة كما بينا ذلك في محادثتنا معه التي نشرناها في عدد ٥١٥ من جريدة الزهرة وحاصل قول جناب المدير في

هاته المسالة ان الفلاحين لايدفعون شيئا زائدا عما اعتادوا دفعه في الماضي وان ما وقع من الاعمال في قيس المزارع لاعمل عليه لاننا لم نزل في طور الاختبار هذا خلاصة قوله في مطالبنا

ويلزمنا ان نعلمكم انا قابلنا جناب الوزير المفوض الكاتب العام وعرضنا عليه مطالبنا وبينا له ضرر هذه الضرائب وتغيير طريقة القيس القديمة وطلبنا منه مقابلة جناب المقيم العام فقبل المطلب وبعد ثلاثة ايام من اجتماعنا معه اجابنا على لسان المقيم بانه ينصحنا بان نرجع في مسالتنا الى مدير المال فاتنا كثيرا رفض المقيم مطلب مقابلته حيث كان هو الرجل الوحيد الذى يمثل حماية الدولة الفرنسوية في تونس والتجانا اليه في عرض شكوانا عليه فرفض مطلبنا لسبب نجهله

سادتي ان ماكلفتمونا به قد بذلنا فيه جهدنا وقمنا به احسن قيام وتمت ماموريتنا لان شكواكم بلغناها لمن بيده الحل والعقد فيها واجتمعنا اليوم في هذا المحل لنخبركم بخلاصة اعمالنا والراي لكم فيما ترونه صالحا بكم والسلام

وبعد فراغنا من الخطاب قالت طائفة من الحاضرين الان تحتم علينا الذهاب الى باريس وعرض شكوانا على رجال الحكومة الفرنسوية راسا ولا يمكن لنا السكوت على هذه الضرائب التي لا قدرة لنا على تحملها وقالت طائفه اخرى ان الذهاب الى باريس غير مناسب في الوقت الحاضر لان الاعمال في تونس لم تتم فيلزم رفع تقرير الى جناب المقيم وبعد ظهور نتيجته يتبين لنا وجه نبني عليه اعمالنا فاعترض على هذا الراي بان جناب المقيم رفض مطلب اللجنة في الاجتماع به فكيف يعقل رفع تقرير اليه وبعد جدال طويل انتهى بحصول

الاغلبية على ما راته الطائفة الثانية وانتخبت جماعة لهذا الغرض وهذه اسماؤهم السادات علي بوشوشة صاحب جريدة الحاضرة والافوكات حسن قلاتي والافوكات فيتوسي ومحمد الصالحي الوكيل والشاذلي درغوث وهؤلاء الاشخاص عينهم اهل الحاضرة وانضم لهم افراد من سكان مدن العمالة وقع اختيارهم من قومهم للدفاع عنهم وهم السادات محمد الخنتوس من سكان بلد المهدية وسليمان القصبي من سكان جزيرة جربة وعبد الرحمن جراية ومحمد المسدي من سكان مدينة صفاقس وباشر البعض من اللجنة كتابة التقرير ورفعته الى جناب المقيم وحيث كان هذا التقرير يشتمل على جميع التفاصيل التي تتعلق بمسالتنا وله اهمية كبرى في هذا الشان ندرجه هنا وهذا نصه

جناب الصدر العماد الهمام سيدي الابتيت المقيم العام لدولة الجمهورية الفرنسوية بالدولة التونسية دام حفظه اما بعد السلام اللائق بمقامكم الرفيع لا يخفاكم الفزع الذي حصل للاهالي بسبب الضرائب الجديدة وقيس المزارع وقد عرضت عليكم شكاياتهم العديدة عند تجولكم بالناحية القبلية وقدم الى الحاضرة وفود غالب جهات العمالة وعرضوا على جناب مدير المال شكواهم من ضرر هذه الضرائب الجديدة كما قدم سكان الحاضرة اليه عدة مكاتيب في ذلك وحيث لم يحصلوا على جواب يقع به الاقناع ويسكن به الروع اجتمع كثير منهم وانتخبوا افرادا ليبلغوا شكواهم الى رجال الحكومة وقد انضم لهم افراد آخرون من سكان العمالة لتوحيد الطلب وعدم تشويش الدولة بكثرة المطالب واجتمعت هاته اللجنة بجناب مدير المال وعرضت عليه مطالب الاهالي وحيث لم يحصلوا على نتيجة وجب ان يعرضوا شكايتهم على جنابكم الاسمى ويرفعوا لكم هذا التقرير في بيان مطالبهم مستلفتين به انظاركم اليها

ولما كان جنابكم اجاب عن التشكيات التي تلقيتموها من الاهالي اثناء تجولكم بالجهة القبلية وناحية صفاقس فيما يتعلق بالاداءات التعويضية ومسالة المشربان الدولة لزمها توظيف ذلك لجبر النقص الحاصل من تخفيض المجبى كما بين جنابكم ما استفاده من المحاورات الواقعة مع من يهمه الامر ان الاهالي ادركوا اهمية خفض المجبى من فرنكات ٢٥٠٨٥ الى فرنكات ١٨ لكل فرد من المطلوبين وقدروا نتائجه حق قدرها لكنهم لم يدركوا مقدار الخسارة الناشئة عنه لميزان الدولة وانهم يتوقعون حصول مبلغ زائد على مبلغ الخسارة من جهة الاداءات التي وقع التعويض بها كما صرح جنابكم عن هذا الظن ان الدولة لم تتخذ تنقيح المجبى سببا لتوفير مداخيلها فالشائط يستعمل لزيادة تخفيض المجبى او للحط مما يتراءى انه فيه زيادة ثقل على المطلوبين بالاداآت التعويضية ووضح جنابكم ذلك بان سفر الميزان النهائي التفصيلي لسنة ١٩١٠ الذي وزعت نسخه على اعضاء مجلس الشوري الفرنسويين والاهالي تبين منه ان تنقيح المجبى يلزم ان تنشا عنه خسارة للدولة قدرت بفرنكات ٢٥٣٣٧٠٠ على حسب المجابي المستخلصة وعددها ٢٧٥٠٠٠ مجبى لا التي اعدت للخلاص كما قيل اي ٣٥٠٠٠٠ مجبى

وكل الناس على علم من ان هذه الخسارة جبر منها مليون بالاداء التكميلي الذي حصلت عليه الدولة بزيادة عشر سنين في امد المنحة الواقعة في عام ١٨٩٦ لشركة فسفاط قفصه فلم يبق مطلوبا من الاداآت الموظفة لتعويض النقص الحاصل من تخفيض المجبى الا فرنكات ١٥٣٣٧٠٠

وبين جنابكم بالجواب المذكور كيفية توزيع القدر المذكور على العشر

والزيتون والنخيل والمراجع وتوحيد طريقة العشر وما زيد في الاداء على الخمور ووسق الزيت وما يتحصل من التسجيل الاختياري والعقارات بما بلغت اليه جملة ذلك فرنكات ١٥٣٦٩٠٨ فهو القدر الذي يجبر به النقص الحاصل من تخفيض المجبى الى فرنكات ١٨ هذا ما وضحه جنابكم في الرسالة الدولية فلتسمحوا لنا بالجواب عنه

ان خفض المجبى وتنقيص شيء منها هو امر له من الاهمية ما لا ينكره عاقل ولا تمكن فيه المكابرة لثقل هاته الضريبة على المطلوب بها خصوصا اذا كان غير قادر على ادائها وان الاهالي لا يظنون في الدولة انها اتخذت انخفاض المجبى سببا لتكثير ميزانية الدولة وانما الكلام في تعويضها بما هو اثقل حملا واكبر مضرة منها بزيادة السانتيمات الاضافية على العشر والزيتون والنخيل والعقارات والمراجع ويؤيد ذلك ما رآه جنابكم من فزع الاهالي على اختلاف جهاتهم واماكنهم وما قدموه لجناب الدولة من التشكيات في شانها وفي شان تبديل طريقة القيس وتحويلها من البذر الى المساحة بكيفية مجحفة بالفلاح وبناء على ذلك فان السانتيمات الاضافية ومسالة تبديل طريقة القيس هما محل الكلام والاشكال وشكوى الاهالي منحصرة فيهما والى جنابكم البيان والتفصيل

ان الزياتين في المملكة التونسية مثقلة بالضرائب فهي تدفع للدولة اداء جسيما يقرب من ربع دخلها وهذا حساب دخل مائة فرنك

١١ »	تدفع المائة فرنك من الدخل قانونا والجزء الحادي عشر
٣ »	وتدفع في الزيت
٥ »	وتدفع لادارة الغابة
٣ » ٣	وتدفع حراسة
٢٢ » ٣	

وهذا بقطع النظر عن السانتيمات الاضافية وسوانت صندوق الاحتياط فاذا حمل عليها ذلك مع ما يلزم الزيتون من الحرث والنقا وغيرهما من المصاريف فانه يتضح لكم ان ما تاخذه الدولة على الزياتين هو مقدار جسيم على ان زياتين المملكة التونسية لا تقبل ضريبة مثل هذه لانها في شمال المملكة تقادم عهدها وقل خصبها وفي الجنوب ينتابها الجدب لقلة الامطار كما هو المشاهد

وكذلك امر النخيل فعليه من الادا ضعف ما على النخيل بعمالة الجزاير ونذكر جنابكم ما قرره لكم السيد عبد الرحمن السوداني نائب الجريد بالجمعية الشورية في ضريبة النخيل وشكواه الطويلة من ثقلها ثقلا تسبب عنه نقص كبير في عدده

وكذلك العقارات فان الضريبة التي عليها ثقيلة ولا تقبل الزيادة لانها عشرة في المائة يأخذها المجلس البلدي صافية ونوازله المنشورة لدى المحاكم مع الاهالي تشهد بتعبهم منها

وما قررناه في شان الزيتون والنخيل والعقارات يقال في شان فلاحة الاهالي فانها آخذة في الانحطاط لا محالة لاسباب اهمها ارتفاع كراء الاراضي وثقل الضرائب مع جهل الاهالي بالاساليب الفلاحية الحديثة وقد ظهر هذا الانحطاط وبان ولا اظن ان ذلك يخفى على جنابكم وانتم من رجال العلم والعمران ولهاته الاسباب التي شرحناها يتبين لكم تعذر زيادة السانتيمات الاضافية على ضريبة العشر التي هي في حد ذاتها باهظة وثقيلة جدا لانها عشر المتحصل تاخذه الدولة قبل طرح الكراء والمصاريف الباهظة وتزيد عليه الجزء الحادي عشر والمصاريف

وقد عمدت ادارة المال زيادة على السانتيمات الاضافية التي شكونا لكم

منها الى تغيير طريقة القيس القديمة وتحويلها من البذر الى المساحة الذي جرى عليه عمل الدولة منذ مدة مديدة وكان تقدير الدولة للعشر على مقتضاه وشددت الخناق على الفلاح بكيفية تضاعف بها الادا في عدة اعمال وذلك باعتبارها عشرة هكتارات للماشية وزيادة السانتيمات الاضافية وهو من اسباب روع الفلاحين وحرجهم لما ينشا عن ذلك من الزيادة الفادحة في ضريبة العشر

وقد تضمن جواب الدولة في الرسالة التي نشرتها شرح تفاصيل العوائد التي انبنى عليها العشر وانه لم يبق اداء عشريا منذ مدة مديدة سابقة عن الحماية وبقي اسمه في الافكار بغير وجه بل صار اداء عقاريا وبين ما اعطى للماشية قديما من البذر قمحا وشعيرا بحسب جهات العمالة منذ عام ١٨٩٠ كما بين جواب الدولة ما يكون عليه اعوان القيس عند التعديل المتضمن للتسامح عند تطبيق احكام الامر العلي المورخ في ثلاثين ديسامبر فيما يتعلق بتحرير الماشية بعشرة هكتارات الى ان يتيسر لادارة المال تحرير جدول رسمي لمساحة الماشية في جهات العمالة وعليه فلا يخشى الفلاحون ان يوظف عليهم في عام ١٩١٠ اكثر من الاعوام السابقة على انهم يمكنهم تحقق ذلك في الابان بمقابلة التذاكر النهائية المتضمنة لتحويل ما اعلموا به مشايخهم من البذر مع تنابر الادا في الاعوام السابقة

فتبين ان جواب الدولة في مسالة القيس منحصر في وجهين الاول انه لم يبق اداء عشريا وانه صار اداء عقاريا قبل الحماية والثاني تعديل اعوان القيس المتضمن للتسامح وعدم زيادة شيء على الفلاحة في عام ١٩١٠ عما كانوا يدفعونه في الماضي

وهنا يسمح لنا جنابكم بالجواب عن الوجهين اما الجواب عن الاول فان ضريبة العشر ما كانت اداء عقاريا قط بل هي اداء شرعي كان قدر بمتوسط ما يتحصل للفلاح من عشرة اعوام وهذا التقدير متوسط على البذر المتعارف الى الان تاخذه الدولة اذا انتجت الارض واتفت الاجاحة لان التقدير لم يبن عليها بل بني على نتاج الارض ولو كان اداء عقاريا لكان قارا لا يتغير

واما الجواب عن الثاني فقد بلغنا ان اعمال لجنات القيس لم تجر على هذا التسامح ولم تعط للفلاحة بذرهم المعتاد وكان عملها مغايرا لما جاء في رسالة الدولة من عدم زيادة شيء على الفلاحة في عام ١٩١٠

وقد صرح جناب مدير المال بما يفيد ما جاء في رسالة الدولة وقال للجنة المعينة من طرف الاهالي للتفاهم معه انتظروا القرار الذي سيصدر في مسالة القيس فصدر في ٨ افريل الفارط وبالنظر اليه نجده غير رافع للاشكال وكان باعثا لاثارة التشويش من جديد على انه في غاية الغموض والفلاحة لم يستفيدوا منه شيئا وما جاء في الفصل الخامس منه من ان الماشية عشرة هكتارات ويقع الاغتفار من عشرين الى اربعين في المائة بحسب عوائد المكان فهو مناقض لما يطلبه الفلاحون من جهتين الاولى ان هذا الاغتفار غير كاف فى عدة اعمال لبذره المعتاد والثانية انه لا يصح ان يكون حجة للفلاح ضرورة انه لم يعين له مكان حتى يكون الفلاح عالما بما اعطى لجهته من المساحة ليطلبها بحجة قانونية فالاشكال حينئذ على حاله

كما ان الاداء المشار اليه بجواب الدولة المراد جعله على ديار السكنى التي لها قيمة مخصوصة بالجهات التي ليس عليها اداء بلدي وقدره فرنكات ٢١"٥

في المائة من قيمة كرائها وذلك دون ما هو معد للفلاحة بتعليل انه من المناسب جعل هاته الضريبة حيث لا وجه لاعفائهـا بازاء العقارات الداخلية في الدوائر البلدية لتقع التسوية عليها

وجوابنا عن ذلك ان الاداء البلدي لم يكن ضريبة وما هو منها في شيء على ان الملاكة في الدوائر البلدية يدفعونه في مقابلة منافع ينتفعون بها من نظافة وتنوير وغير ذلك وهي حرية بالاعتبار بخلاف سكان البلدان التي لا مجالس بلدية فيها فان ما يضرب عليهم لا ينتفعون منه بشيء فهي ضريبة بحتة بدون مقابل ولا يخفى ما في هذا الاداء من الثقل على المحمول عليهم ضرورة انهم مثقلون بضريبة المجبى وغيرها من الضرائب وقد خففت عنهم ضريبة المجبى مراعـاة لحالهم وبهاتـه الضريبة فات القصد من التخفيف وثقلوا ثانيـا على ان غالب هاته الاماكن ان لم تقل كلها معدة للفلاحة فاربابها يسكنونهـا مع دوابهم ويحفظون فيها آلات فلاحتهم فهي اذا فلاحية بحتة

وبمقتضى ما وضحنا يتبين لكم ان شكوانا منحصرة في السانتيمات الاضافية وضريبة العقارات الخارجة عن الدوائر البلدية ومسالة تغيير طريقة قيس الاعشار وما سوى ذلك من الضرائب التي سنتها الدولة لا نزاع لنا فيه منها توحيد تعريفة العشر التي قـدر ما يتحصل منها بفرنكات ٥٨٢٩٢١ ولذلك نريد ان نحصر كلامنا فيما شكونا منه وتبين لنا مضرته وهو ستة فصول وهذا حسابها :

٢٣٩٦٧٠ ما قدر تحصيله من السانتيمات الاضافية على قانون الزيتون

٣٠٨٥٩٥ ما قدر تحصيله من السانتيمات الاضافية لعشر الحبوب

٩٥٦٠٩ ما قدر تحصيله من السانتيمات الاضافية لقانون النخيل

٨٩٩١ ما قدر تحصيله من اداء المراجع بالوطن القبلي

٢٥٧٢٢ ما قدر تحصيله من اداء اراضي جربة

١٨٠٠٠٠ ما قدر تحصيله من الاداء المحدث على العقارات

٨٥٨٥٨٧ الجملة

تلك الفصول هي محل نزاعنا وشكوانا وان تلك الجامعة المتكونة منها هي التي تطلبها ادارة المال لاتمام ما خفض من ضريبة المجبى على مقتضى حسابها بعد طرح ما تحصل من غيرها فهي المراد حملها على العقارات والزيتون والعشر والنخيل التي بينا لكم ثقل الضرائب التي عليها فان ما نقص من ضريبة المجبى ووضع عليها يقال فيه انه نقل من جهة ضعيفة الى جهة اضعف منها يخشى منها على مستقبل التونسيين الذين هم حريون بالالتفات لضعف حالهم وجنابكم اعلم باحوالهم لانكم طفتم في العمالة وشاهدتم بالعيان ما عليه التونسي من شظف العيش وان سلفات البذر وصدقة الخبز التي قامت بها الحكومة على التوالي شاهد عدل على ما قررناه لكم وسبب ذلك غير خفي عليكم وهو يرجع الى امرين مهمين قلة خصب الاقليم الذي يدعمه العيان وكثرة الضرائب الدولية ويمكن لنا ان نزيد سببا ثالثا وهو الجهل المنتشر بين السكان وقد كان في الحسبان ان الدولة الفرنسوية دولة العلم والعمران تسعى في تخفيف الضرائب على عواتق ضعفاء لا حول لديهم ولا قوة لتعمر البلاد وينمو رزقها وتنتشر السعادة بين الناس لان في الثروة والرفاهية السعادة كلها وفي الفقر الاحتياج والشقاء بتمامه

سيدي الوزير ان الضرائب الدولية في تونس كثيرة جدا وقد شهد لنا جناب مدير المال لكونه رجلا فرنسويا حر الضمير ومحبا في الحق ان الاداءات

في تونس ثقيلة على السكان وهذه الشهادة منه تبرر لنا اعمالنا وتظهر ان شكوانا لم تبن على التعنت واللدد بل هي شكوى ضعيف حمل عليه ما لا يقدر على حمله فرفع صوته الى رجال حكومته الرؤوفة طالبا رفع الاذى ووسيلته الحق والانصاف

قال لنا جناب مدير المال في محادثتنا معه ان الميزانية الدولية لا تسمح بحذف السانتيمات الاضافية لكثرة مصاريف الدولة على مشروعات الاصلاح وهذا قول كما لا يخفاكم فيه نظر وبحث فنحن لا ننكر الاصلاح وانما ننكر الاستعجال فيه والتوصل اليه بضرر الثروة العامة . اليس من الصواب والراي السديد يا جناب الوزير ان يراعى في الاصلاحات والنفقات الدولية مالية الرعايا ولا يحمل عليهم فوق طاقتهم وهذا في منفعة الدولة لان سعادتها في ثروة رعاياها . رب قائل يقول لنا ان السانتيمات الاضافية حملت عليكم في مقابلة ما نقص من ضريبة المجبى التي هي اداء اهلي وكانت محمولة عليكم خاصة

فنقول له ان هذه الدعوى غير صحيحة لان ضريبة المجبى كنا متحملين بها عند ما كنا متمتعين بخيرات البلاد وحدنا اما اليوم فقد قسم معنا الاجانب خيرات البلاد ومنافعها ان لم نقل نالوا اكثرها فيجب في شريعة الانصاف ان يدفعوا معنا المغارم وهذا هو العدل بعينه الذي لا يمكن ان تنكره رجال المدنية وعلماء القرن العشرين

سيدي الوزير ان اهالي المستعمرة استاءوا كثيرا من حمل السانتيمات الاضافية عليهم خاصة دون الاجانب لان هذه المعاملة دلتهم على انهم عنصر مهان تحمل عليهم الضرائب والمغارم وقد شمل الاعفاء الطليان واليونان والمالطية وغيرهم من الاجانب وهذه المعاملة القاسية كدرت التونسيين من جهتين :

لحوق الاهانة بهم من جهة وتثقيلهم بالاداآت التي تقعدهم عن مجاراة الاجانب في اقتناء الاملاك والتزاحم الاقتصادي من جهة اخرى والشيء الذي يستهجن ونستلفت اليه نظركم بوجه خاص هو ان الاجنبي كيفما كانت جنسيةاذا تسوغ ارض اهلي يدفع هذا الاخير السانتيمات الاضافية على عشره فالاجنبي ينتفع بالارض والاهلي تحمل عليه المغارم

على انه يمكن رفع هذه السانتيمات الاضافية وتعويضها باوجه اخرى وذلك لا يعسر على جنابكم وجناب مدير المال ومن اوجه التعويض امكان الاقتصاد في المصاريف بتاخير ما يمكن تاخيره من الاصلاحات حسبما يقتضيه الوقت وثروة الاهالي التي يجب ان تقدم على كل اصلاح ومنها امكان زيادة شيء على الدخان الذي ما زال يتحمل شيئا يمكن به جبر السانتيمات الاضافية ولا يقال عند ذلك انه وضع حمل ثقيل على خصوص الاهلي ولم يوظف منه شيء على الاجنبي مع انه ساكن معه في البلد متمتع معه بخيراته الى غير ذلك من الاوجه التي يمكن بها ترضية المشتكين من ثقل حمل هاته الضرائب الجديدة وجنابكم اعلم منا بما يمكن به جبر القلوب المتصدعة بالاوجه التي بيناها لكم او غيرها

سيدي الوزير ان التونسيين يقدمون لكم هذا التقرير المشتمل على مطالبهم ويلتمسون من مراحم دولة فرنسا دولة العدل والمساواة التي انتم تمثلونها بالقطر التونسي ان تنظروا بعين الرافة الى قوم ضعفاء لا قصد لهم سوى دفع ما لا طاقة لهم على تحمله وطلب المساواة ويلتمسون من جنابكم الرفيع اعفاءهم من هاته الضرائب التي شكونا لكم منها وبينا لكم مضرتها بادلة قطعية

وتوقيف العمل بها كما يلتمسون اعطاء كل جهة مساحة تناسب بذرها المعتاد تقوم هاته المساحه بواسطة لجنات تحضر فيها اعيان كل وطن ويرجون من فضلكم جوابكم عما قدموه لكم من المطالب والله يديم مجدكم وتفضلوا بقبول تحيتنا حرره المعظمون لقدركم المصححون اسفله في ١٨ مايه سنه ١٩١٠

صح من رئيس اللجنة الشاذلي درغوث

الاعضاء علي بوشوشة فيتوسي

حسن قلاتي محمد الحنتوس من المهدية

سليمان القصبي من بلدة جربة

محمد ابن الحاج محمد المسدي الصفاقسي

عبد الرحمن جراية صفاقسي

جواب جناب الوزير عليه

السفارة العامة تونس في ١٧ جوان

عـــدد ١٨١

سيدي عرضتم علي يوم ١٨ من شهر ماي الفارط مع كثير من مواطنيكم عريضة للاحتجاج على الاداآت الجديدة المتسببة عن التنقيص من المجبى

قد عرض علي من قبل جناب مدير المال الملاحظات التي ابديتموها لديه تعضيدا لاعتراضكم والتي يمليها علي تقريركم مرة اخرى — اجابكم السيد المدير بانه تسبب عن تخفيض المجبى عجز في الميزان تجاوز المليونين ونصفا وان الحكومة اتخذت لتسديد مليون من هذا العجز طرقا لا تمس الاهالي ولتسديد مائة الف فرنك وسائل اخرى بتوظيف اداء يلحق الاروباويين والاهالي — وعليه فقد رفع

عن كاهل الاهالي بسبب تنقيح المجبى اكثر من مليون اداء صافيا – في السنة نعم لزم – لجبرما ذكر – اتخاذ وسائط وجب حصرها في الاهالي حيث انهم هم وحدهم الذين كانوا يؤدون المجبى – ووقع اختيار هذه الوسائط وتنسيقها بطريقة لا تطالب الاهالي الا بما يماثل – حقيقة – ما وقع نقصه مع مراعاة احتياجات كل ناحية من نواحي المملكة

ولهذا – نظرا للملحوظ الاخير فكما ان توحيد اداء العشر كان ظهر اصلاحا لزوميا نافعا – يلزم ايضا اعتبار الفرق الحاصل من نتائج الاراضي على حسب طبيعتها ومكانها وطريق توزيع الامطار واهميتها وغير ذلك من الاعتبارات ليمكن اعفاء مزرعة من المزارع او ناحية من النواحي وذلك زيادة عن موجبات الاعفاء الخصوصية المنصوص عليها بالقوانين السابقة والتي لا يزال معمولا بها – ومع ذلك وقع تساهل كبير في تعيين المساحات القابلة الاداء

اما ما يتعلق بتعويض الاداء على الاكرية – في خارج المناطق البلدية باداء تسويغي على البنايات المعدة للفلاحة لا غير ثم المساكن القلية الاهمية وكذلك البناءات البسيطة التي تنقل ساكنيها من دور البداوة الى دور الحضارة – ومن جهة اخرى – فان الاداء التسويغي يبقى ثلاثة في المائة – اصلا – من الاداء على الاكرية المعوض عنه وذلك لاعتبار الفرق الحاصل بين الدوائر البلدية التي يمكن ان يبلغ الاداء فيها عشرة في المائة وبين الجهات التي لم تؤسس بها بلديات والحاصل – حاذت حكومة الحماية – في توظيفها صائتيمات اضافية على الاداءات القارة – قواعد الفنون المالية المصرية القاضية بان يكون الاداء مناسبا – بقدر الامكان – لطاقة دافعيه – وذلك بتعويضها شيئا من اداء

مضروبا على الرقاب بقطع النظر عن حالة ثروة افراد الاهالي باداءات على نسبة مكاسبهم

ولا ريب في ان هذه الساتيمات اذا اضيفت لاداء هو في نفسه ثقيل من سابق – يتكون منها تحمل ذو بال – ولكن هذا الظن اخف من المساوي المنوطة بالاداء الضار على الرقاب الذي اريد التنقيص من وطاته – ومن جهة اخرى فان الدولة صرحت من يوم اجراء هذا الاصلاح بانه اذا تحصل من الساتيمات الاضافية ما يزيد عن سد العجز فانها تستعمل تلك الزيادة في تخفيض الساتيمات الاضافية وميزان عام ١٩١١ الجاري تحريره الآن سيحتوي – كما ذلك المتوقع – على بداية اجراء العمل بهذا الالتزام .

والحكومة – التي لاحظت الارتياح القوي الذي تلقت به تخفيض المجبى عموم الاهالي الدافعين لها – لا تزال تتامل بارتياح من مؤثرات هذا الاصلاح المختلفة – وانها لا تزال مصممة على تنقيحه فيما يعود بالاصلح على المصالح الاهلية وذلك من دون اهمال احتياجات الميزان التي يظهر انكم لم تعتبروها اعتبارا كافيا في تقريركم كما انها لا تتقاعس من ان تعرف بحقيقة الحالة – نواب الاهالي الرسميين بالجمعية الشورية وتشركهم في مجهوداتها ومشاريعها – اقبلوا سيدي فائق اعتباري

الامضاء : الابتيت

ومن تامل في تقريرنا وفي جواب جناب الوزير عنه يتبين له ان الاشكال لم يرفع وان عقدة مسالتنا لم تحل اشتمل تقريرنا الذي قدمناه الى جناب المقيم على البيان اللازم واقمنا فيه الحجة الواضحة على ضرر هذه الضرائب وشدة وطاتها على الاهالي الضعفاء الذين اضناهم الفقر بتوالي سني الجدب الى غير

ذلك من الحجج التي يدعمها الواقع وكنت اظن ان جناب المقيم يجيبنا الى مطالبنا او في الاقل ياخذ بيدنا في مسالة انحصار الماشية في عشرة هكتارات الذي ابتدعته ادارة المال بدون وجه وكان حمله على الاهالي ثقيلا ومن سوء الحظ ان كان جوابه غير حاسم لما تضمنه تقريرنا الذي قدمناه له وانما جاء فيه ان الزائد الذي يتحصل من السانتيمات الاضافية يستعمل في التنقيص منها وطلب احد اعضاء المجلس الشوري من جناب المقيم ان ياذن للقسم الاهلي من الجمعية الشورية باعادة النظر في الضرائب الجديدة في جلستها القابلة فاجيب مطلبه ومسالة العشرة هكتارات للماشية التي شرحناها في تقريرنا شرحا كافيا وبينا له انها عقبة كؤود وحمل لا يطاق بالقول الفصل والبرهان الساطع كان جواب جنابه عليها غير كاف لكن اخبرنا احد اعضاء المجلس الشوري ان جناب مدير المال قال ان الاهالي لا يدفعون اكثر مما كانوا يدفعونه في الماضي وبعد اتصالنا بجواب جناب الوزير المتحدث عنه اجتمعت اللجنة وتبادلت الاراء وقررت انها تكف عن الجدال مدة الصيف وقد استندت لجنتنا فيما قررته لامرين وهما العمل باشارة جناب المقيم في الكف عن الجدال من جهة وعدم مناسبة الوقت لرفع شكوانا الى باريس لخلوها من رجال السياسة ابان العطلة الصيفية من اخرى وزيادة على ذلك فقد كنا نظن ظنا قويا ان ادارة المال تعدل عن العشرة هكتارات للوعد الصريح الذي تلقيناه من جناب مدير المال مشافهة يوم الحديث معه فيها ولما نقله لنا عنه احد اعضاء مجلس الشوري وهو صديقنا السيد عبد الجليل الزاوش بما يوافق وعده لنا ولكن يا للاسف ان الوعد المذكور لم يعمل به واجرت ادارة المال مسالة القيس باسلوب مجحف

للغاية اضر بالفلاحين ضررا فادحا وعم به الفزع على انك لا تسمع الا انين من ثقل ضريبة العشر التي نكب بها الفلاحون في هذا العام وكانت سببا في فتور العزائم واعادة التشويش من جديد

الفصل الثامن في بيان الاضرار التي نشات من السانتيمات الاضافية وتحويل طريقة القيس

سلكت ادارة المال في هذا العام مسلكا غريبا لا يتصوره العقل وهو ينافي سياسة الممالك وقواعد الجباية المعمول بها في الممالك المتمدنة لان حقيقة الجباية ان تاخذ الدولة جزءا من مكاسب الرعايا لا يضر ثروتهم ولا يثقل عليهم دفعه لتنفقه في مصالحهم وتتجنب كل التجنب المبالغة فيه خوفا من نقصان الثروة وانديار العمران تفننت الادارة المذكورة في مسالة القيس بما لم يسبق له مثيل

شددت في تقييد المزروعات ونقصت من البذر المعتاد مع السانتيمات الاضافية وسانتيمات صندوق الاحتياط فتحرجت الحالة وانشد لسان حال التونسي

ولو كان رمحا واحدا لاتقيته ولكنه رمح وثان وثالث

ومن اعمال الادارة التي انكرها التونسيون عليها ان فرضت على الاهلي السانتيمات الاضافية في فلاحة الاجنبي اذا سوغ ارضه له كما الزمت الاهلي بدفع السانتيمات المذكورة تامة على المقادات الخارجة عن الحاضرة التي لا تدفع الا ستة في المائة

فنشا عن مجموع هاته الاحوال السيئة عدة اشياء مضرة بالمملكة التونسية منها كساد الاراضي والنقص من كرائها المعتاد فان المزرعة تمكث اسابيع متوالية

في محلات الاشهار ولا يوجد لها راغب وجمعية الاوقاف وشركتا سيدي ثابت والنفيضه وغيرها تشهد بذلك وسترى الدولة نقصا كبيرا في فلاحة العام القابل

الخاتمة

ان التونسيين اجمعين يطلبون من الدولة اسقاط هذه الضرائب التي لم يبق ريب في فداحتها والعمل في قيس المزارع بالبدر لا بالمساحة كما كانت الحالة قبل ويؤملون منها التخفيف من غيرها اذا كان لها قصد في عمران المملكة وسعادة اهلها وقد تبين بالمحسوس ان الجباية التونسية كثيرة وفوق مقدرة اهلها فالرفق فيها مما يعين على انتشار عمرانها فاذا قيل لنا ان الدولة محتاجة الى المال لكثرة مشاريع الاصلاح عندها نجيب القائل بان الاصلاح امر حسن ومراعاة الثروة الاهلية وحفظها من التلاشي احسن منه

وقد كان في الامكان الثاني في نجاز المشروعات العامة والسير بها على مقتضى ثروة المملكة وبهذا الصنع يتم الاصلاح بدون ان تمس مكاسب السكان بسوء وهذه حقيقة لا جدال في لياقتها وحسنها

على قدر الكساء امد رجلي فان طال الكساء امد اخرى

ويطلب التونسيون ايضا من الدولة باسم الانسانية التسوية في الضرائب مع الاروبويين لان اعفاء هؤلاء من بعضها لا يليق صدوره من دولة شعارها العدل والمساواة فالتسوية فيها فوائد كثيرة منها حصول الخفة بالتوزيع كما قال الشاعر

اذا الحمل الثقيل توزعته اكف القوم خف على الرقاب

ومنها امتلاء القلوب لان العدل هو الوسيلة الوحيدة في جلبها والاستحواذ عليها فاذا كان الاروباوي يمتنع من الضرائب ويانف منها على ما هو عليه من

الغنى والعلم والمقدرة على الكسب فكيف بالاهلي الفقير الجاهل العاجز

ونلاحظ هنا ان الشكايات التي قام بها الاهالي لم يكن القصد منها معارضة الدولة او التنكيل باحد ما وانما القصد منهـا دفع ضرر تصوره التونسي بوجه قطعي ويؤيد هذا طباعه التي عرف بها وهي لين الجانب والانقياد وقـد برهن مرارا عديدة على اعتباره للدولة وانقياده لرجالهـا ولكن لكل شيء حدا يقف عنده فقد بلغ السيل الربى وطفح الكاس وعيـل صبر التونسي من الاداءات المتراكمة التي قصر باعه وعجز كيسه عن الوفاء بها فشكوى الاهالي من الضرائب الجديدة معقولة وحجتهم على فسادها واضحة لاغبار عليها وهي من باب من كلف ماموره فوق طاقته مهد له عذرا في مخالفته ومن اراد ان يطاع فليامر بما يستطاع

ولنمسك عنان القلم واختم الرسالة وان كان موضوعنا قابلا لزيادة البسط والاطناب لان خير الكلام ما قل ودل واقدمها الى فريد الدهر وبهجة العصر سليل المجد ومعدن الفخام والحمد امير الزمان ودرة الدهر والاوان مليكنا المحبوب سيدنا ومولانا محمد الناصر باي حفظه الله وابقاه والى رجال الدولتين الحامية والمحميه العظام راجين منهم النظر فيما يعود على الرعية بالصلاح ويسوقهم الى طرق النجاح حتى يرجع الى المملكة عمرانها الذي كان لها في قديم ازمانها بالاشجار الباسقة والثمرات المتناسقة وذلك ليس بغريب الحصول عليه اذا سلكت الطرق الموصلة اليه فاحسن شيء لدى النفوس الكريمة ومحبي الخير للبشر تمام العمران المنتشر والله الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل

حررت هذه الرسالة في شهر رمضان المعظم سنة ١٣٢٨

الموافق شهر سبتامبر ١٩١٠

[redacted]

د رغوث .

رسالة الشكوى الاهلية ...

336.2
D 2 IrA
C.1

درغوث، محمد الشاذلي
رسالة الشكوى الاهلية من كثرة الضرا
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01019455

336.2
D21rA
C.1